الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

Université de Mouhamed Boudiaf -M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département :Sciences de commerce

العنوان

أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش في المؤسسة الاقتصادية

–دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات–

مشروع مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة وتدقيق

تاريخ المناقشة: 2016/05/26

إعداد الطالبة:
بن زاوي مريم

تحت إشراف الاستاذ:
د/محاد عريوة

لجنة المنـــاقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
01	نويبات عبد القادر	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
02	محادعريوة	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
03	بويعاية حسان	أستاذ محاضر – ب–	ممتحنا

السنةالجامعية 2015–2016

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

بداية أتقدم بالحمد والشكر لله عز وجل، على توفيقه

لي في إتمام هذه المذكرة

راجية من أن تكون علما نافعا لكل من سعى وراء طلب العلم

ثم لا يفوتني أن أشكر

الأستاذ المشرف جزيل الشكر على قبوله الاشراف عليه

وكذلك فإنني أتقدم بالشكر الجزيل

لجميع الأساتذة الكرام الذين قاموا بتعليمي خلال مشواري الدراسي

وكل أعضاء إدارة كلية العلوم التجارية

وكذا جميع من ساهم في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة

من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

إهـــــداء

أهدي عملي هذا إلى نور دربي

إلى قدوتي في الحياة، إلى أعز ما أملك في الدنيا والدي حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي وأخواتي أتمنى لهم النجاح والتوفيق

إلى الأستاذ المشرف الدكتور عريوة محاد

إلى كل الأصدقاء والصديقات

وكل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو بعيد وكل من تمنى لي التوفيق

فهرس المحتويات

	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق	
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول التدقيق	8
المطلب الأول: مفهوم التدقيق	8
الفرع الأول: نشأة التدقيق	8
الفرع الثاني: تعريف التدقيق	9
المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق	11
الفرع الأول: أهداف التدقيق	11
الفرع الثاني: أهمية التدقيق	12
المطلب الثالث: أنواع وفروض التدقيق والمدققين	13
الفرع الأول: فروض التدقيق	13
الفرع الثاني: أنواع التدقيق	14
الفرع الثالث: أنواع المدققين	21
المبحث الثاني: ماهية التدقيق الخارجي	24
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي	24
الفرع الأول: تعريف التدقيق الخارجي	24
الفرع الثاني: أهداف وأنواع التدقيق الخارجي	25
المطلب الثاني: معايير وإجراءات التدقيق الخارجي	26
الفرع الأول: معايير التدقيق الخارجي الحديثة(GAAS)	26
الفرع الثاني: إجراءات التدقيق الخارجي	27

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين معايير وإجراءات التدقيق	28
المطلب الثالث: مسؤوليات وتقارير المدقق الخارجي	28
الفرع الأول: مفهوم المدقق الخارجي	28
الفرع الثاني: تقارير المدقق الخارجي	30
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الغش في المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية الأخطاء والغش	36
المطلب الأول: ماهية الأخطاء والغش	36
الفرع الأول: تعريف الأخطاء والغش	36
الفرع الثاني: الأخطاء الناشئة عن عملية الغش	40
المطلب الثاني: أنواع ومؤشرات الأخطاء والغش في القوائم المالية	40
الفرع الأول: تعريف غش القوائم المالية	40
الفرع الثاني: مؤشرات وجودة الأخطاء و الغش في القوائم المالية	41
الفرع الثالث: أنواع الأخطاء والغش	43
الفرع الرابع: نظرية مثلث الغش	49
المطلب الثالث: ارتكاب الأخطاء والغش	50
الفرع الأول: مواطن ومجالات ارتكاب الأخطاء والغش	50
الفرع الثاني: إخفاء الأخطاء والغش	52
الفرع الثالث: طرق اكتشاف الأخطاء والغش والصعوبات التي تحول دون ذلك	52
الفرع الرابع: تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية	54
المبحث الثاني: مسؤوليات المدقق الخارجي اتجاه الغش	55
المطلب الأول: مسؤولية المدقق الخارجي عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش	55
الفرع الأول: عدم اكتشاف المدقق الخارجي للغش والخطأ والتصرفات غير القانونية بعد صدور تقريره	55
الفرع الثاني: مدى مسؤولية المدقق الخارجي عن عدم اكتشاف الغش والخطأ بعد صدور تقريره	55
المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الأخطاء والغش وإعداد تقريره بعد ذلك	56

الفرع الأول: مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الأخطاء والغش	57
الفرع الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الأخطاء والغش والإفصاح عنها	57
الفرع الثالث: دوافع تحميل المدقق مسؤولية اكتشاف الخطأ والغش	59
المطلب الثالث: تقرير المدقق الخارجي عن الغش وضرورة التزامه بالمبادئ الأخلاقية	60
الفرع الأول: التحولات التي طرأت على مسؤولية المدقق عن اكتشاف الخطأ والغش في ظل إجراءات ومعايير التدقيق	60
الفرع الثاني: تقرير المدقق من الأخطاء المكتشفة والغش	60
الفرع الثالث: وجوب تحلي المدقق الخارجي بمبادئ وسلوكيات وأخلاق المهنة	61
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	66
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	67
المطلب الأول: منهجية الدراسة والطريقة المتبعة	67
الفرع الأول: منهجية الدراسة	67
الفرع الثاني: الطريقة المتبعة	68
المطلب الثاني: حدود وأدوات الدراسة	69
الفرع الأول: حدود الدراسة	69
الفرع الثاني: أدوات الدراسة	71
المطلب الثالث: محتوى الاستبيان ومتغيرات الدراسة	71
الفرع الأول: محتوى الاستبيان	71
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة	72
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج استمارة البحث	73
المطلب الأول: تحليل استمارة الاستبيان المتعلقة بالبيانات الشخصية	73
المطلب الثاني: اختبار فقرات محاور وصحة فرضيات الاستبيان	76
الفرع الأول: اختبار ثبات وصدق أسئلة المحاور الأربعة	76
الفرع الثاني: اختيار فقرات محاور الدراسة وصحة فرضيات الاستبيان	78
المطلب الثالث: معامل الارتباط لمحاور الاستبيان	86
خلاصة الفصل	88

الخاتمة	90
قائمة المراجع	94
الملاحق	98

عناوين الجداول	الصفحة
الجدول رقم(1-1): يمثل الأنواع الرئيسية الثلاثة للتدقيق	16
الجدول رقم(1-2): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي	21
الجدول رقم(1-3): أنواع المدققين و عمليات التدقيق التي يقومون بها	23
الجدول رقم(3-1): نتائج توزيع واسترجاع الاستمارات	69
الجدول رقم(3-2): مقياس ليكارت الخماسي المعدل بما يخدم أهداف الدراسة	70
الجدول رقم(3-3): توزيع متغيرات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	73
الجدول رقم(3-4): توزيع متغيرات أفراد العينة حسب الوظيفة	74
الجدول رقم(3-5): توزيع متغيرات أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	75
الجدول رقم(3-6): ثبات وصدق عبارات محاور الاستبيان	76
الجدول رقم(3-7): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان	77
الجدول رقم(3-8): يبين ترتيب العبارة من خلال أهميتها بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط في المحور	78
الجدول رقم(3-9): الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الاول	79
الجدول رقم(3-10): يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الأولى	80
الجدول رقم(3-11): الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الثاني	81
الجدول رقم(3-12): يبين نتائج اختبار T.test الفرضية الثانية	82
الجدول رقم(3-13): الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الثالث	83
الجدول رقم(3-14): يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الثالثة	84
الجدول رقم(3-15): الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الرابع	85
الجدول رقم(3-16): يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الرابعة	86
الجدول رقم(3-17): معاملات الارتباط بين المحاور الأربعة	87

عناوين الأشكال	الصفحة
الشكل رقم(2-1): مؤشرات وجود الأخطاء والغش في القوائم المالية	43
الشكل رقم(2-2): أنواع الأخطاء	46
الشكل رقم(2-3): أنواع الغش	48
الشكل رقم(2-4): نظرية مثلث الغش	50
الشكل رقم(3-1): يوضح شكل مبسط لنتائج توزيع واسترجاع الاستثمارات	69
الشكل رقم(3-2): شكل مبسط لتوزيع متغيرات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	73
الشكل رقم(3-3): شكل مبسط لتوزيع متغيرات أفراد العينة حسب الوظيفة	74
الشكل رقم(3-4): شكل مبسط لتوزيع متغيرات أفراد العينة حسب الخبرة	75

مقدمة عامة

يعتبر ظهور العديد من الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية التي تتميز بتعدد ملاكها وتعقد عملياتها، سبب في وجود نظام رقابي يتمثل في التدقيق لتعزيز موثوقية الكشوفات المالية قصد حماية المؤسسة ومصالح المستثمرين فيها، من خلال تقديم تأكيدات معقولة حول خلو القوائم المالية من أي تحريفات من شأنها أن تضرب بمصالحهم.

وتبدو الحاجة إلى مهمة التدقيق حتمية لا غنى عنها في تزويد مختلف الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية، بمعلومات دقيقة وموثوقة وذات مصداقية .فالتدقيق أصبح يحظى باهتمام كبير ومتزايد لدى كافة الأوساط المالية والاقتصادية والقانونية، لما لرأي المدقق من أثر على اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية.

وتكمن أهمية التدقيق كونه وسيلة اتصال لما يوفره من معلومات للعديد من الجهات ووسيلة للرقابة وهذا من خلال اكتشافه للأخطاء وتقييمه للأداء ومساهمته في ترقيته وتطويره باستمرار، كما تكمن أهمية التدقيق الخارجي في إبداء الرأي عن عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مدعم بأدلة وقرائن إثبات عن مدى شرعية وصدق الحسابات الذي يكسب المعلومات المحاسبية قوة قانونية .

ولكي تتحكم المؤسسات الاقتصادية في ترشيد نشاطاتها والحد أو التقليل من التلاعبات والغش بات من الضروري إيجاد وسائل أو تقنيات تساعدها على ذلك ومن بين هذه الوسائل التدقيق أو المراجعة . ويتضح هنا أن مسؤولية التدقيق الخارجي تظهر فقط في اكتشاف الغش أو المخالفات ذات الطبيعة الجوهرية .

انطلاقاً مما سبق، يمكن التوصل إلى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي:

- **الإشكالية** :ما أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش في المؤسسة الاقتصادية؟
- **الأسئلة الفرعية** :

1) هل يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية في أداء عمله ؟
2) ما مدى مساهمة كفاءة وخبرة المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات وحالات الغش؟
3) هل يؤثر الغش على تقارير المؤسسة؟

4) ما مدى مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن حالات الغش؟

وللإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضيات:**

1) يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية؛
2) تساهم كفاءة وخبرة المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات والغش بشكل كبير؛
3) هناك تأثير للغش على تقارير المؤسسة؛
4) مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن حالات الغش.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك أسباب شخصية تتمثل في:

1) الميول الشخصي لمجال المراجعة والتدقيق؛
2) الرغبة في التطرق إلى مثل هذه المواضيع لتوسيع معرفتنا بالمراجع الخارجية وتقاريرها.

أما الأسباب الموضوعية فهي:

1) ملائمة هذا الموضوع مع طبيعة مجال التخصص الدراسي؛
2) بيان دور وأهمية التدقيق الخارجي في اصدار التقارير وأهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؛
3) الحداثة النسبية لهذا المفهوم في المؤسسات الاقتصادية.

- **أهمية الدراسة:**

تتعلق أهمية الدراسة أساساً في أهمية متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في التدقيق الخارجي من جهة والأخطاء والغش في القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال اعتبار التدقيق الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات في المؤسسة الاقتصادية وخُلوها من الغش والأخطاء.

- **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

1) تبيان أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش؛
2) ابراز معنى التدقيق في المؤسسات الاقتصادية وكيفية تطبيقه؛

3) اظهار الأخطاء والتلاعبات التي يمكن للمراجع الخارجي أن يكتشفها؛
4) التعرف على مدى كفاءة وخبرة المدققين الخارجيين في فهم و تقدير واختبار نظام الرقابة الداخلية؛
5) محاولة تحديد مدى تأثير التدقيق الخارجي في اكتشاف الأخطاء، أعمال الغش، التزوير والتلاعبات في الكشوفات المالية.

- **المنهج المستخدم:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي حيث:

في الجانب النظري :اعتمدنا المنهج الاستنباطي وذلك بالاستعانة بالكتب والمجلات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، والدوريات ومواقع الأنترنت.

أما في الجانب التطبيقي :فقد اعتمدنا المنهج الاستقرائي في دراسة الحالة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال الاستبيان، وقامت الباحثة بتفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

- **صعوبات الدراسة:**

1) ضيق الوقت فالموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة؛
2) قلة المراجع والدراسات التي تعالج موضوع أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش؛
3) رفض بعض مكاتب محافظي الحسابات ملء استمارة الاستبيان، بسبب انشغالهم بإعداد ميزانيات نهاية السنة، وكذا صعوبة استردادها؛

- **هيكل البحث :**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى جزئين، جزء نظري والاخر تطبيقي حيث تناول الجزء النظري فصلين أساسيين: تمثل الفصل الأول في مدخل للتدقيق الخارجي، أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار المفاهيمي للغش في المؤسسات الاقتصادية.

أما في جانبه التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية من خلال استبيان موجه لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين ومحاسبين معتمدين واساتذة جامعيين بالإضافة لمؤسسات اقتصادية جزائرية لمحاولة توضيح أهمية التدقيق الخارجي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لكشف الغش الواقع بها.

- **الدراسات السابقة:**

1) عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة ماجيستير، قسم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 ، الجزائر، 2010.

النتائج المتوصل إليها

يقوم المراجع الداخلي بممارسة الرقابة السابقة واللاحقة، أما المراجع الخارجي فيمارس الرقابة اللاحقة فقط، فالمراجع الداخلي بحكم تواجده اليومي في المؤسسة، فإنه يقوم وفي وقت مبكر بالدراسة والتقييم المستمر لجميع الأنظمة واللوائح الداخلية للمؤسسة.

إن النسبة الكبيرة من عملية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية هي فيما تقدمه المراجعة الداخلية من مساعدة للمراجع الخارجي أثناء تأديته لمهامه، لأن المراجعة الداخلية هي وظيفة داخل المؤسسة تمارس نشاطها بصورة مستمرة على مدار العام.

2) شيرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

النتائج المتوصل إليها

يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية أثناء تأدية عملهم مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

يلتزم مدققو الحسابات المزاولين للمهنة بالتخطيط السابق لعملية التدقيق وهذا ما له من أثر واضح على قدرة المدققين في اكتشاف الغش والخطأ.

يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.

3) أكرم محمد علي أحمد الوشلي، تقييم مخاطر غش الادارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة أسيوط، اليمن، 2007.

النتائج المتوصل إليها

أجمعت معظم أراء المهتمين بمهنة المراجعة بان غش الإدارة يعد السبب الأساسي للانهيارات المفاجئة للكثير من الشركات الكبرى في العديد من دول العالم، وهو ما ترتب عليه تأثيرات عميقة على مهنة المراجعة، وتسبب في إضعاف مصداقيتها والإساءة إلى سمعة المراجعين.

إدراك مهنة المراجعة لأهمية تقييم مخاطر غش الإدارة في اكتشاف هذا الغش، وهناك صعوبات واضحة يواجهها المراجعون في اكتشاف غش الإدارة نتيجة للعديد من الأسباب.

- **ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وأهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة، لوحظ أن هذه الدراسة عالجت تقريباً نفس الإشكال ونفس الموضوع، إلا أن الاختلاف هنا يكمن في أن الدراسة الحالية تعالج أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الأخطاء والغش، الوارد في القوائم المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائر.

الفصل الأول

مدخل للتدقيق الخارجي

تمهيد

لقد نشأ علم التدقيق لمساعدة في تلبية متطلبات المستخدمين المعنيين اللذين تربطهم علاقة مع وإبلاغهم بالتطورات التي تتم داخل ، حيث يلعب التدقيق دوراً حيوياً في إضفاء صفة المصداقية على المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية فضلاً عن دوره في تقديم خدمات أخرى.

كما يُعد التدقيق الخارجي أداة لمراقبة وحماية أعمال المؤسسة حيث يهدف بشكل أساسي إلى تقرير أن البيانات المالية تمثل الوضع الحقيقي لأعمال المؤسسة خلال الفترة المالية المبينة في البيانات المالية، ويمثل هذا التدقيق الرأي المحايد المستقل.

وتستهدف دراستنا لهذا الفصل استعراض الإطار النظري للتدقيق عامة والتدقيق الخارجي على وجه الخصوص وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها حيث تم تعريف وعرض أهمية وأهداف التدقيق كما تم عرض أنواع وفروض التدقيق والمدققين في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه إلى نوع من أنواع التدقيق ألا وهو التدقيق الخارجي حيث تم تعريفه وتحديد كل من أهدافه وأنواعه والمعايير والإجراءات التي يقوم عليها بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات وتقارير المدقق الخارجي.

المبحث الاول: عموميات حول التدقيق

بداية وقبل البدء في العمل يجب التفرقة بين كل من مصطلح التدقيق ومصطلح المراجعة وذلك بسبب انتشار استخدام مصطلح المراجعة والمراجع في بعض الدول العربية كمصر وانتشار استخدام مصطلح التدقيق والمدقق في دول اخرى كلبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول؛ وفي هذا المجال فقد أصدر معهد المحاسبين المعتمدين في الو.م.أ سنة 1978م بيانا حول قواعد المحاسبة وخدمات المراجعة يوضح فيه الفرق بين كل من المراجعة والتدقيق على أساس أن المراجعة تتمثل في مجموعة من الاستفسارات من العاملين في الوحدة موضوع المراجعة وأن التدقيق يتمثل في امكانية فحص وتحليل المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية في اطار يقل في مضمونه عن اطار التدقيق وخاصة فيما يتعلق بأمور معينة ومنها مثلا: أن المراجعة لا تتضمن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص وتحليل السجلات والدفاتر المحاسبية ولكن تتضمن الاطلاع عليها[1].

في هذا المجال يمكن القول أن عملية التدقيق أوسع نطاقا وأعمق تحليلا من المراجعة، ولذلك ففي هذه الدراسة سنتبنى مصطلح التدقيق بدلا من المراجعة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة التدقيق وتعريفه بصفة عامة من قبل مجموعة من الجهات.

الفرع الأول: نشأة التدقيق

التدقيق (Audit) كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية (Audire) ومعناها (يستمع): وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عالي لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق[2]، ويرجع أصل التدقيق الى العصور الوسطى، حيث نشأت هذه المهنة منذ عصر قدماء المصريين والرومان واليونان اللذين كانوا يسجلوا العمليات النقدية ثم يدققونها[3]، ليتحققوا من صحة هذه الحسابات عن طريق الاستماع الى المدقق في الساحات العامة حول الايرادات والمصروفات[4].

[1] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص07.
[2] هادي أحمد التميمي، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، عمان، الاردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص17.
[3] ريم خالد مطاحن، **مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الاردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية**، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص12.
[4] هادي أحمد التميمي، مرجع سابق، ص17.

وبعد الجلسة يقدم المدققين تقاريرهم، مع الاشارة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية وبسيطة، لكنها تطورت مع ظهور مبدأ القيد المزدوج على يد العالم الايطالي لوكا باسيلو (Luca paciolo) في القرن الخامس عشر 1494م[1].

وقد أدى التغير الحادث في منظمات الأعمال الى تطور عملية التدقيق منذ بداية نشأتها وحتى يومنا هذا[2].

الفرع الثاني: تعريف التدقيق

التعريف (1): عرفت منظمة العمل الفرنسية التدقيق على أنه: "دور مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل مستقل استناداً على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والاجراءات المتعلقة بالتنظيم"[3].

التعريف (2): "التدقيق هو عملية منهجية منظمة للحصول على الدليل الموضوعي المتعلق بالأعمال الاقتصادية والأحداث، بما يؤكد على وجود علاقة فيما بين هذه الأعمال والمقياس المحدد لها من قبل وتوصيل النتائج الى المستخدمين والمهتمين"[4].

التعريف (3): كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) عام 1972 مفهوما آخر أكثر شمولا للتدقيق لا يزال هو المفهوم السائد حتى الآن حيث عرفته بأنه: "عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك الى الأهداف المستفيدة"[5].

التعريف (4): عرف (Bonnault et Germond) التدقيق على أنه: "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية اعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف وعلى مدى احترام الواجبات في اعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام

---

[1] شوقي جباري وفريد الخميلي، **المراجعة الخارجية كأحد متطلبات حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني الثامن: لمهنة التدقيق في الجزائر الواقع والافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11-12 أكتوبر 2010.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2015، ص23.

[3] LIONNE C & GERARD V, **Audit et Contrôle interne**, Aspect financiers, Opérationnels et Stratégiques, 4eme Edition, DALLOZ, Pris, 1992, P22 .

[4] ثناء علي القباني، **المراجعة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص13.

[5] محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية –المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**- الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002،ص6.

القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج"[1].

التعريف (5): "هو فحص القوائم المالية، يشتمل على بحث وتقييم تحليلي وانتقاد للسجلات والاجراءات ونواحي الرقابة مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة معينة"، وتشمل عملية التدقيق ما يلي:[2]

الفحص (Examination): أي التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها (فحص القياس المحاسبي).

التحقيق (Virifiaction): إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.

التقرير (Report): بلورة نتائج الفحص والتحقيق واثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

التعريف الاجرائي

التدقيق هو: "هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والمعلومات المالية فحصا انتقاديا من طرف شخص مستقل قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية ومدى تطابقها مع المعايير المعمول بها".

شرح بعض المصطلحات

عملية منهجية ونظامية: أي أنها تتضمن مجموعة متتابعة ومخططة جيدا، يحكم هذه الاجراءات اطار نظري ثابت يتمثل في مجموعة الأهداف والمعايير المتفق عليها.

جمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي: أي بيان طبيعة أو جوهر عملية التدقيق، والتأكيد على عدم خضوع هذه الأدلة لأهواء جامعيها أو تكون متميزة حتى تكون موضوعية.

المعايير المحددة: هي المعايير الموحدة والمفهومة الى حد كبير والتي يتم على ضوئها تقييم النتائج الاقتصادية.

[1] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص9.
[2] سامي محمد الوقاد ولؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات**، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص21.

تتمثل هذه المعايير بالنسبة للتدقيق الخارجي في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما الى جانب الأسس المتفق عليها محاسبيا[1].

نتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية: وتعني أن عملية التدقيق تشمل كل من فحص المعلومات المقدمة بالقوائم المالية فضلا عن فحص النظام المحاسبي نفسه الذي أنتج مثل هذه المعلومات[2].

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق

يتضمن هذا المطلب أهداف التدقيق المراد تحقيقها بالإضافة إلى أهميته البالغة بالنسبة للعديد من الجهات.

الفرع الأول: أهداف التدقيق

تتمثل الأهداف بصفة عامة في الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين[3]، حيث كان الهدف من عملية التدقيق في الماضي مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير، ثم تغير هذا الهدف وأصبح يقتصر على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات.

مع تطور علم التدقيق وزيادة الطلب عليه أصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو ابداء الرأي الفني المحايد من قبل المدقق الخارجي في مدى عدالة البيانات والقوائم المالية التي قام بتدقيقها ومدى تعبيرها عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة[4].

ويمكن تحديد أهداف عملية التدقيق كما جاءت بمعايير التدقيق الدولية كالآتي:[5]

1) **الأهداف التقليدية:** وهي نوعان رئيسية وفرعية

أ. **أهداف رئيسية**

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- ابداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب. **أهداف فرعية (ثانوية)**

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش؛

---

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص29-30.
[2] عبد الفتاح محمد حصن وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص18.
[3] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص33.
[4] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص29.
[5] خالد الخطيب وخليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص11.

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط واجراءات تحول دون ذلك؛
- اعتماد الادارة عليها في تقرير ورسم السياسات الادارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم؛
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛
- تقديم التقارير المختلفة وملء الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

2) الأهداف الحديثة او المتطورة:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى كفاية انتاجية ممكنة عن طريق منع الاسراف في جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق

تظهر أهمية التدقيق في كونها وسيلة تخدم جهات كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المالية التي يعتمدها مدقق الحسابات الخارجي المستقل،[1] وهذه الجهات هي كما يلي:

ادارة المشروع: التي تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة (من قبل جهة محايدة) في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه.

المستثمرون: الذين يعتمدون القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن[2].

الدائنون والموردون: يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل المشروع[3].

الجهات الحكومية: التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك.

المقرضون والبنوك: الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، بحيث تساهم في التعرف على الوضع المالي للمؤسسات التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم[4]

---

[1] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص8.
[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص39.
[3] سامي محمد الوقاد ولؤي محمد وديان، مرجع سابق، ص26.
[4] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص39.

أهمية التدقيق بالنسبة للاقتصاد القومي:

يخدم التدقيق الاقتصاد القومي بصفة عامة كنتيجة لخدماتها وأهميتها للفئات السابقة الذكر، فمهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الاسراف والتلاعب وتوجيه استثمار المدخرات والموارد المتاحة القادرة، ويعتبر التدقيق من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية وخير عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية وخاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم[1].

المطلب الثالث: أنواع وفروض التدقيق والمدققين

سنتناول في هذا المطلب أنواع التدقيق والفروض التي تبنى عليها مهنة التدقيق، بالإضافة إلى أنواع المدققين.

الفرع الأول: فروض التدقيق

يمكن تعريف الفروض بصفة عامة على أنها: "معتقدات ومتطلبات أساسية وسابقة تعتمد عليها الأفكار والمعتقدات والمقترحات والتوصيات والقواعد الأخرى"[2].

كما عرفها البعض بأنها: " قاعدة تحظى بقبول عام وتعبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك".

وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية التدقيق في الآتي:

- ليس هناك تعارض محتمل في الصالح بين المدقق ومعدي المعلومات المالية؛
- يتصرف المدقق كمدقق فقط، وتعني المقومات الذاتية التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي[3]؛
- قابلية البيانات للفحص؛
- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية؛
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية؛
- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية[4].

[1] خالد الخطيب وخليل الرفاعي، مرجع سابق، ص13.
[2] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص32.
[3] زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص16.
[4] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، مرجع سابق، ص12.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق

يمكن تقسيم التدقيق إلى عدة أنواع أساسية حسب نوع العمل الذي يتم من خلاله سواء كان مرتبط بالتشغيل الإداري، أو بالتحقق من مدى التزام العميل بقواعد واجراءات محددة أو بتدقيق القوائم المالية كما يمكن تبويب التدقيق الى عدة أنواع أخرى يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة، ويتم عرض هذه الأنواع كالتالي:

أولا: الأنواع الرئيسية

1) التدقيق التشغيلي

لقد عرف (Boynton) التدقيق التشغيلي بأنه: "عملية منتظمة لجمع الأدلة المتعلقة بكفاءة وفاعلية الأنشطة التشغيلية لمؤسسة معينة وتقييمها في ضوء الأهداف المحددة من قبل إدارة المؤسسة"

ويعتبر هذا النوع من التدقيق هو التطور الطبيعي للتدقيق المالي وإن كان يتجاوزه من حيث النطاق[1].

حيث يتمثل التدقيق التشغيلي في فحص أية اجراءات تشغيلية بالمنظمة بهدف تقييم كل من الكفاءة والفعالية وبعد إتمام التدقيق يتم رفع التوصيات الى الادارة للعمل على تحسين التشغيل[2].

ومن أمثلة هذا النوع من التدقيق ما يلي:[3]

- تدقيق الاجراءات المتعلقة بتشغيل عمليات المؤسسة، مثل: تدقيق إجراءات إعداد الموازنات التقديرية، وتدقيق إجراءات تقييم رأس المال العامل؛
- تدقيق إدارة موارد المؤسسة المتاحة مثل: تدقيق إدارة أصول ومعدات المؤسسة، وتدقيق إدارة رأس المال البشري؛
- تقييم دقة وكفاءة ومعالجة عمليات الرواتب عند إدخال نظام الكتروني جديد.

ويسمى هذا النوع من التدقيق في بعض الاحيان بتدقيق الأداء أو التدقيق الاداري.

[1] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص ص42-43.
[2] ألفين أرينز وجيمس لوبك، **المراجعة -مدخل متكامل- ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، الجزء الأول، 2002، ص24.
[3] رزق ابو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص43.

2) تدقيق القوائم المالية

"وهو التدقيق الخارجي الذي يتم من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل تقوم الادارة بتعيينه لفحص البيانات والقوائم المالية للمؤسسة"[1].

ويتم إجراء تدقيق القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الشاملة (المعلومات التي يتم التحقق منها) تتفق مع معايير محددة، وعادة ما تتمثل هذه المعايير في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بالرغم أنه يمكن تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا للأساس النقدي أو وفقا لأي أساس محاسبي آخر يناسب المنظمة، وتشمل القوائم المالية بصفة عامة كل من: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة الى الملاحظات المرفقة بهذه القوائم[2].

3) تدقيق الالتزام

يعرف هذا النوع من التدقيق بأنه عملية يتم إجراءها لتحديد ما إذا كانت الجهة الخاضعة للتدقيق تلتزم بقواعد واجراءات محددة مسبقا أو وفقا لضوابط موضوعة بواسطة سلطة أعلى، كما في حالة:[3]

- تحديد ما إذا كان موظفي المحاسبة يتبعون اجراءات مسبقة من قبل مراقب المؤسسة؛
- تدقيق معدلات الأجور للالتزام بقوانين الحد الأدنى للأجور؛
- دراسة الاتفاقات التعاقدية مع البنوك وغيرها من المقرضين للتأكد من مدى التزام الشركة للمتطلبات القانونية.

[1] مرجع نفسه، ص 44.
[2] ألفين أرينز وجيمس لوبيك، مرجع سابق، ص ص22-23.
[3] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص44.

الجدول رقم (1-1): يمثل الأنواع الرئيسية الثلاثة للتدقيق.

نوع التدقيق	مثال	المعلومات	المعايير المقررة	الأدلة المتاحة
تدقيق القوائم المالية	تدقيق القوائم المالية السنوية لشركة جينرال موتورز.	القوائم المالية السنوية لشركة جينرال موتورز.	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	الدفاتر والمستندات والمصادر الخارجية للأدلة.
التدقيق التشغيلي	تقييم ما إذا كان التشغيل الالكتروني لكشف الأجور في الفرع (س) قد تم تنفيذه على نحو كفء وفعال	عدد سجلات الأجور التي تم تشغيلها في الشهر، التكاليف التي تم إنفاقها بالإدارات، وعدد الأخطاء التي تم ارتكابها.	معايير الشركة عن الكفاءة والفعالية في إدارة الأجور.	تقارير الأخطاء، سجلات الأجور، تكاليف تشغيل حساب الأجور.
تدقيق الالتزام	تحديد ما إذا كان قد تم الالتزام بالمتطلبات البنكية المتعلقة بالقرض.	سجلات الشركة	شروط اتفاقية الحصول على القرض.	القوائم المالية والحسابات التي يقوم بها المراجع

المصدر: ألفين أرينز وجيمس لوبيك، المراجع –مدخل متكامل– دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، الجزء الأول، 2002، ص25.

ثانيا: الأنواع الفرعية

1) **من حيث حجم التدقيق:** ينقسم إلى التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي.

أ. **التدقيق الكامل:** إن المقصود بالتدقيق الكامل هو التدقيق الذي يخول للمدقق إطارا غير محددا للعمل الذي سيأديه[1]، ويكون التدقيق شامل للعناصر والنواحي التالية:[2]

- جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء؛
- جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها؛
- جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها؛
- كافة التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة؛

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص15.
[2] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص40.

- كل المستندات والأوراق والملفات والسجلات والدفاتر؛
- جميع البيانات المالية للمشروعات الصغيرة أو اختيار عينة فقط واختبارها بالنسبة للمشروعات كبيرة الحجم.

ب. **التدقيق الجزئي:** ويتضمن بعض العمليات المعينة في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المدقق:

- بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها؛
- عمليات أيام معينة دون باقي الأيام؛
- عمليات من عمليات الإيرادات والمصروفات.

إلى غير ذلك من أساليب اختيار الموضوعات والعمليات التي يتولاها المدقق.

وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:[1]

- لا يجب على المدقق إطلاع المسؤولين في المؤسسة موضوع التدقيق على طبيعة العمليات التي سوف يقوم بتدقيقها والتي قام باختيارها؛
- لا يجب على المدقق استخدام نفس العمليات وبنفس الأسلوب عند القيام بتدقيق عمليات نفس المؤسسة مرة أخرى؛
- على المدقق أن يكتب في تقريره تفاصيل وطبيعة العمليات التي قام باختيارها وتدقيقها حتى لا يتعرض لأي مسؤولية معينة بالنسبة للعمليات التي لم يقم باختيارها؛
- لا يجب على المدقق اتباع أسلوب التدقيق الجزئي الا بعد أن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق وتأكده من أنه نظام جيد ويبعث على الاطمئنان.

2) **من حيث القائم بعملية التدقيق:** يقسم الى التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي

أ. **التدقيق الخارجي:** يتم هذا التدقيق من قبل طرف خارجي مستقل عن إدارة المؤسسة تقوم الادارة بتعيينه لإجراء عملية التدقيق، وإبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية وإصدار تقريره النهائي عن هذه العملية، وبصفة عامة فإن أهم ما يتميز به هذا النوع من التدقيق:[2]

- استقلال المدقق عن المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها؛
- اهتمام المدقق بالبحث والكشف عن الأمور المادية؛

[1] المرجع نفسه، ص41.
[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص45.

- إجراء الفحص باستخدام أسلوب العينات؛
- إبداء الرأي الفني المحايد في البيانات المالية للمؤسسة.

ب. التدقيق الداخلي: ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة وذلك من أجل حماية أموال المؤسسة، لتحقيق أهداف الادارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية[1].

3) من حيث درجة الالزام: ويقسم إلى تدقيق إلزامي وتدقيق اختياري

أ. **تدقيق إلزامي:** وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث ألزم القانون بعض الشركات بتدقيق حساباتها، وهي شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة[2].

ب. تدقيق اختياري: وهو ذلك التدقيق الذي يطلبه أصحاب المؤسسة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به، وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية وشركات الأشخاص (تضامن عادية والتوصية البسيطة والمحاصة) وقد يكون التدقيق كاملاً أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المؤسسة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.

وقد كان التدقيق في أول الأمر اختيارياً، وانقضت فترة طويلة حتى أصبح إلزاماً قانونياً حين تولد في اذهان القائمين على السهر على اقتصاد البلد ضرورة احترام توفير عنصر التدقيق الحسابي الخارجي المحايد، وتضمين عقود الشركات النظامية الأحكام الخاصة بهذه الناحية[3].

4) من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات: ويقسم الى تدقيق تفصيلي وتدقيق اختباري

أ. **التدقيق التفصيلي (الشامل):** يعتبر التدقيق التفصيلي نوعاً شاملاً إذ يقوم المدقق في ظله بفحص جميع القيود المحاسبية والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات للتأكد من مدى صحة تسجيل وقياس وترحيل وعرض البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وأنها خالية من كافة الأخطاء والتلاعب حتى يمكن ابداء رأيه فيها وإصدار تقريره، ويناسب هذا النوع المؤسسات صغيرة الحجم، أما بالنسبة للمؤسسات الكبيرة فإنه سيؤدي الى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة[4].

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007، ص30.
[2] رزق ابو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص48.
[3] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص31.
[4] رزق ابو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص49.

ب. **التدقيق الاختياري:** في هذا النوع يقوم المدقق بفحص عينة من البيانات المالية للمؤسسة دون إجراء تدقيق شامل لها، حيث يتم اختيار عينة ممثلة تمثيلاً صحيحاً لمفردات المجتمع (البيانات المالية)، ويقوم المدقق بإخضاع هذه العينة لعملية التدقيق، ويعتبر هذا النوع من التدقيق أكثر الأنواع انتشارا في الوقت الحالي[1].

5) من حيث توقيت عملية التدقيق: يقسم الى تدقيق نهائي وتدقيق مستمر

أ. **التدقيق النهائي:** وهو التدقيق الذي يبدأ بعد انتهاء إدارة الحسابات من أعمالها وإعداد القوائم والحسابات الختامية، ومن أهم مزايا هذا التدقيق ما يلي:[2]

- يفضلها المدقق لأنها عملية واقعية وتتيح له الفرصة بتنسيق الوقت بينه وبين مساعديه؛
- تقضي إلى حد كبير على حالات التلاعب أو التغييرات التي قد تتم أو ترتكب في حالة التدقيق المستمر؛
- ضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد تم تسويتها وإقفالها؛
- عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة لأن المدقق ومساعديه لن يترددوا على المؤسسة كثيراً ولن يكون هناك حاجة إلى السجلات والدفاتر الا بعد الانتهاء من إقفالها؛

وأهم ما يعاب على هذا النوع من التدقيق ما يلي:[3]

- فشله في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعها؛
- استغراقه وقتاً طويلاً مما يؤدي الى تأخير تقديم التقرير في موعده؛
- إرباكه للعمل في كل من مكتب المدقق والعميل، حيث تتوافق تواريخ اقفال الدفاتر في كثير من المشروعات العميلة لنفس المكتب مما يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقابل الإسراع في انجاز العمل.

ويتضح أن هذا النوع من التدقيق يصلح للتطبيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقتصر في الغالب على تدقيق عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية تدقيقاً كاملاً تفصيلياً ولهذا كثيرا ما يطلق عليه تدقيق الميزانية.

---

[1] المرجع نفسه، ص50.
[2] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص45.
[3] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص28.

ب. **التدقيق المستمر:** وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمؤسسة موضوع التدقيق طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية السنة بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية، وهذا النوع من التدقيق يصلح للمؤسسات الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي، ومن أهم ما يميز هذا النوع ما يلي:[1]

- وجود وقت كافي لدى المدقق مما يُمكنه من التعرف على المؤسسة بصورة أفضل، ومن التدقيق بشكل أوفى؛
- سرعة اكتشاف الغش والخطأ وفي وقت قصير بدلاً من ترك ذلك حتى نهاية السنة؛
- إنجاز الأعمال في أوقاتها وتقليل فرص التلاعب بالدفاتر لما للزيارات المتكررة من قبل المدقق من أثر نفسي على موظفي المشروع.

وأهم ما يعاب عليه ما يلي:[2]

- قد يحدث نوع من التلاعب بعد أن ينتهي المدقق من تدقيقه حيث من الطبيعي في ظل هذه الحالة أن لا يقوم المدقق بتدقيق ما قام بتدقيقه مرة أخرى؛
- قد يؤدي تردد المدقق بصفة دائمة ومستمرة لفحص ما تم وتدقيق الأعمال إلى إرباك العمل بين العاملين في المؤسسة خاصة إذا قام بزياراتها في أوقات غير مناسبة؛
- كثرة تردد المدقق على المؤسسة بصفة مستمرة قد تُنشئ نوع من علاقات؛
- الصداقة بين المدقق ومساعديه وبين العاملين في المؤسسة مما قد يؤثر في بعض الأحيان على مبدأ أو صفة الحياد التي يجب أن يتمتع بها.

[1] نفس المرجع، ص29.
[2] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص 44-45.

الجدول رقم(1-2): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

الرقم	البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1	الهدف من التدقيق	كفاءة الادارة في استغلال الموارد المتاحة لديها. اكتشاف التلاعب والأخطاء والغش. إبداء الرأي في صحة وسلامة القوائم المالية.	خدمة الادارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي. اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والتلاعب.
2	الشخص الذي يقوم بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة.	موظف من داخل المؤسسة يعين من قبل إدارة المؤسسة.
3	توقيت أداء التدقيق	يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة. قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة (مستمرة)	يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية
4	نطاق التدقيق	يتحدد نطاق عمل المدقق عن طريق العقد الموقع معه والعرف السائد، وما تنص عليه التشريعات والمعايير.	يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة وفقاً للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له.
5	الاستقلالية	يتمتع المدقق باستقلالية تامة، لأنه شخص محايد ومن خارج المؤسسة.	يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الادارة ويعين من قبل الادارة
6	من يقوم بتعيينه	يعين من قبل الملاك لذلك فهو مسؤول أمام الملاك ليقدم التقرير النهائي لهم.	يعين من قبل إدارة المؤسسة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة.

المصدر: غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص26.

رغم وجود أوجه اختلاف بين التدقيقين إلا أنه هناك أوجه تشابه بينهما تتمثل في:[1]

- أنه يهدف كل من المدقق والمحاسب الى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب؛
- كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال، يوفر المعلومات اللازمة التي تساعد في إعداد القوائم المالية.

الفرع الثالث: أنواع المدققين

استنادا الى طبيعة أعمال المدققين المطلوب منهم القيام بها يصنف المدققين إلى أنواع مختلفة يمكن عرضها كالتالي:[2]

1) **المحاسبين المعتمدين:** والمقصود بهم المحاسبين اللذين يعملون في مجال المحاسبة العامة للعملاء بدلاً من الموظف لدى العملاء ضمن العاملين، يكونوا معتمدين من جهة مهنية وعادة ما يستخدم هذا

[1] نفس المرجع، ص26.
[2] زاهرة توفيق عاطف سواد، مرجع سابق، ص194.

المصطلح للإشارة إلى مكتب المحاسبة أو المحاسب الذي يقوم بدور مدقق الحسابات الخارجي للقوائم المالية وتمارس هذه الفئة من المحاسبين الأنشطة التالية:

- التدقيق المالي لخدمة عملائهم؛
- خدمة الاستشارات الضريبية؛
- الخدمة الاستشارية لرجال الأعمال.

2) **المدقق الخارجي المستقل:** المدقق الخارجي وهو الشخص أو مجموعة الأشخاص اللذين يقومون بمهنة التدقيق شريطة أن تتوفر فيهم جميع ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق (القواعد العامة).

3) **المدققين الداخليين:** ويمارس المدقق الداخلي أعمال التدقيق الداخلية للجهات التي يعملون فيها، كما يمارس بعض المدققين الداخليين أعمال التدقيق المالي، في حين يُمارس البعض الآخر منهم أيضا تدقيق الحسابات.

4) **المدققين الحكوميين:** عادة ما يعمل المدققين الحكوميين في الوحدات والهيئات الحكومية حيث قد يقومون بأداء التدقيق المالي أو التشغيلي أو تدقيق الالتزام[1].

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص42.

الجدول(1-3): أنواع المدققين وعمليات التدقيق التي يقومون بها.

نوع التدقيق	المدقق	أمثلة على التأكيدات	المعايير المقررة
تدقيق مالي	محاسب قانوني	أن القوائم المالية قد تم إعدادها بعدالة.	مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
	مدقق حكومي	أن القوائم المالية للوحدة الحكومية تم عرضها بعدالة.	مبادئ المحاسبة المتعارف عليها
تدقيق الالتزام	مدقق حكومي	أن الإيرادات والمصروفات قد تم إدراجها بالإقرار طبقا لقوانين الضرائب.	القانون الضريبي
	مدقق داخلي	أن اجراءات البيع تتم وفقا للسياسات المقررة.	إجراءات وسياسات الشركة.
تدقيق تشغيلي	مدقق حكومي	أن النشاط كفئ وفعال في تحقيق الهدف.	يجب أن يحدد المدقق المعايير المطبقة.
	مدقق داخلي	أن ادارة البحوث والتطوير فعالة	يقوم المدقق بعمل المعايير تأسيساً على معرفته وخبرته في ضوء الممارسة العملية.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص29.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الخارجي

يُعتبر التدقيق الخارجي ذو أهمية بالغة في المؤسسة حيث أنه يكشف عن حالة المؤسسة، إذ أنها تقوم بإخضاع قوائمها المالية للفحص والتقييم من أجل إبداء رأي فني محايد حول شرعية ومصداقية القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الخارجي

سنقوم في هذا المطلب بتعريف التدقيق الخارجي وتحديد أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها، كما سنعرض مختلف أنواع التدقيق الخارجي.

الفرع الأول: تعريف التدقيق الخارجي

التعريف (1): التدقيق الخارجي هو التدقيق الذي تقوم به جهة مستقلة عن المشروع لا تخضع لإشراف الإدارة بل تمارس عملها خصوصا في شركات المساهمة كوكيل عن المساهمين وتراعي تطبيق إدارة المؤسسة القانون الأساسي لها، وكذلك قانون المؤسسات المعمول به[1].

التعريف (2): هو عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن المتعلقة بالتأكيدات حول الإجراءات والأحداث الاقتصادية وتقييمها بشكل موضوعي للتأكد من درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير المحددة وتوصيل النتائج الى المستخدمين المهتمين[2].

التعريف (3): هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فصح البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصةً (المساهمين، المستثمرين، البنوك)[3].

التعريف الإجرائي: "التدقيق الخارجي هو التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي مستقلاً استقلالاً تاماً عن جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيانات المالية".

---

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص18.

[2] محمد معاذ محمد أديب الدوس، **دور المدقق الخارجي في التكليف الضريبي في سوريا**، رسالة ماجيستير في مراجعة الحسابات، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص12.

[3] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، مرجع سابق، ص30.

الفرع الثاني: أهداف وأنواع التدقيق الخارجي

أولا: الهدف من التدقيق الخارجي

يتحدد الهدف من عملية التدقيق حسب ما نصت عليه المعايير الدولية فيما يلي:[1]

إن الغرض من عملية التدقيق هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تعبير المدقق عن رأيه حول ما إذا كانت البيانات المالية معدة من كافة النواحي الهامة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المعمول بها، ويسعى التدقيق الخارجي الى تحقيق عدة أهداف أهمها:[2]

- إن الهدف الاساسي من عملية التدقيق الخارجي هو إبداء رأي فني محايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال، والمركز المالي، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمقبولة قبولاً عاماً؛
- إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالبيانات المالية الموثوقة لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة؛
- امداد الإدارة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المدقق في تقريره من أجل تحسين أداء هذا النظام.

ثانياً: انواع التدقيق الخارجي

تُعرف تقارير التدقيق الخارجي بأنها:[3] "ختام عملية التدقيق والذي يقصد به بلورة لرأي مدقق الحسابات في شكل تقرير" وهناك ثلاثة أنواع للتدقيق الخارجي وهي:

1) **التدقيق القانوني:** هو الذي يفرضه القانون، ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات.
2) **التدقيق التعاقدي:** هو الذي يقوم به محترف بطلب من أحد الأطراف "الداخلية أو الخارجية" المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا.
3) **الخبرة القضائية:** هي التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة.

[1] محمد معاذ محمد أديب الدوس، مرجع سابق، ص13.
[2] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص27.
[3] عبد السلام عبد الله أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص53.

المطلب الثاني: معايير وإجراءات التدقيق الخارجي

ويحتوي هذا المطلب على معايير التدقيق الخارجي التي يجب العمل بها من طرف المدقق الخارجي، ومختلف الاجراءات التي تقوم عليها عملية التدقيق الخارجي.

الفرع الأول: معايير التدقيق الخارجي الحديثة (GAAS)

من أهم ما يميز تدقيق الحسابات كمهنة أنها تؤدى بمعرفة شخص مؤهل مدرب مستقل ومحايد مسؤول مهنياً، والسبيل إلى ضمان ذلك هو معايير التدقيق الحديثة حيث تتمثل هذه المعايير في الآتي:[1]

أولا: تعريف معايير التدقيق: هي مقاييس لجودة التدقيق والأهداف التي تتحقق من التدقيق، وتمثل معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاما المعايير المتعارف عليها، وهي عبارة عن إرشادات عامة تساعد مراقب الحسابات في الوفاء بمسؤوليته المهنية عند تدقيق القوائم المالية.

ثانياً: أنواع معايير التدقيق الخارجي:

1) **المعايير العامة:** وهي المعايير الخاصة بالتكوين الشخصي العلمي والعملي لمراقب الحسابات وتشمل ثلاثة معايير:

أ. **التأهيل والتدريب العلمي والعملي:** يجب أن يكون مراقب الحسابات مؤهلا ومدربا بصورة كافية وملائمة، وأن يتمتع بقدر كاف من التعليم والخبرة.

ب. **الاستقلال والحياد:** يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً ومحايداً وموضوعيا في أداء مهمته دون تحيز.

ج. **بذل العناية المهنية الكافية:** يجب أن يبذل مراقب الحسابات العناية المهنية الكافية في تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداد وعرض التقرير بمستوى من المسؤولية.

2) **معايير العمل الميداني:** وهي المعايير الخاصة لتخطيط أعمال التدقيق وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وتجميع أدلة الاثبات اللازمة لتنفيذ التدقيق عمليا، وتشمل ثلاثة معايير:

أ. **التخطيط والاشراف الملائم:** يجيب على مراقب الحسابات تخطيط وتقسيم العمل بطريقة ملائمة، وأن يحسن الاشراف على مساعديه إن وجدو.

[1] عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية الحديثة**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ص 49-51.

ب. **دراسة وتقييم انظمة الرقابة الداخلية:** يجب أن يحصل مراقب الحسابات على فهم كاف للمؤسسة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية بها ، وذلك لتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بسبب الأخطاء والغش من جهة وتحديد طبيعة ومدى وتوقيت اجراءات التدقيق من جهة أخرى.

ج. **كفاية أدلة الاثبات:** يجب على مراقب الحسابات أن يحصل على أدلة كافية وملائمة من خلال أداء إجراءات التدقيق، لتقديم أساس معقول لإبداء الرأي على القوائم المالية محل التدقيق.

3) **معايير التقرير:** وهي المعايير التي تلزم مراقب الحسابات بإعداد وعرض التقرير برأيه الفني على القوائم المالية ككل، وتشمل أربعة معايير:

أ. **المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما:** يجب أن يشير مراقب الحسابات في تقريره الى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم عرضها وفقاً لإطار إعدادها وعرضها وهو بصفة عامة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ب. **الاتساق:** يجب أن يشير مراقب الحسابات في تقريره الى تلك الظروف التي لم يراعي فيها تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.

ج. **الافصاح الكافي والمناسب:** يجب أن يفترض مراقب الحسابات كفاية الافصاح المحاسبي وملائمته مالم يشر مراقب الحسابات في تقريره الى غير ذلك.

د. **وحدة الرأي:** يجب أن يبدي مراقب الحسابات رأيه على القوائم المالية كوحدة واحدة، أو أن يتضمن التقرير تأكيداً بعدم إمكانية إبداء مثل هذا الرأي وأسباب ذلك، وفي جميع الأحوال طالما ارتبط اسمه بالقوائم المالية فيجب أن يشير في التقرير الى وصف العمل الذي قام به، ومدى المسؤولية التي تحملها.

الفرع الثاني: إجراءات التدقيق الخارجي

تعكس إجراءات التدقيق تصرفات وممارسات محددة للمدقق يجب أن يقوم بأدائها لتحقيق وتنفيذ عملية التدقيق، وهي تختلف عن معايير التدقيق في كونها ترتبط بالتصرفات والسلوك الواجب أدائه باعتبارها تحقق أهداف التدقيق المحددة، وعادةً ما يتم تلخيص إجراءات التدقيق في برنامج مكتوب تتحدد فيه إجراءات التدقيق اللازمة لجمع أدلة الاثبات ويختلف شكل ذلك البرنامج وتفاصيله باختلاف درجة تعقيد مهمة التدقيق، ويمكن القول بأن برنامج التدقيق يهدف إلى ربط أهداف التدقيق بإجراءاتها[1].

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص66.

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين معايير وإجراءات التدقيق

تعرف المعايير في مجال التدقيق بأنها الأنماط التي يجب أن يتبعها المدقق أثناء أداء مهمته، فهي تمثل قاعدة عامة ترشد المدقق في سلوكه المهني حتى يمكنه إنجاز عملية التدقيق بالجودة الملائمة، ولذلك فغن معايير التدقيق تمثل مستويات للأداء المهني وإطاراً عاماً يعمل المدقق ضمنه.

أما إجراءات التدقيق فتتمثل بالطرق والوسائل التي يستخدمها المدقق في عملية التدقيق والأنشطة التي يقوم بها خلال عمليات جمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بمختلف أهداف التدقيق، وقد تختلف إجراءات التدقيق التي يقوم بها المدقق باختلاف المؤسسة التي يدقق حساباتها أو باختلاف حجمها وطبيعة أعمالها ودرجة تعقيدها، الا أن هذه الاجراءات تنفذ ضمن الإطار العام المتمثل في معايير التدقيق[1].

المطلب الثالث: مسؤوليات وتقارير المدقق الخارجي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المدقق الخارجي والمسؤوليات التي ينبغي عليه تحملها عند القيام بعملية التدقيق وإعداد التقارير.

الفرع الأول: مفهوم المدقق الخارجي

أولاً: تعريف المدقق الخارجي

التعريف (01): المدقق الخارجي "هو الشخص الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة الشهادة بصدق انتظام حسابات وقوائم المؤسسة ومطابقتها للمعايير المعمول بها"[2].

التعريف (02): يُعرف أيضاً بمصطلح المدقق الحيادي وهو محاسب قانوني مؤهل يقوم بمزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق في مكتب لحسابه الخاص، ويقوم بتأدية خدمات التدقيق بالإضافة إلى خدمات أخرى لعملائه (الاستشارات الضريبية والخدمات الاستشارية الإدارية)[3].

التعريف الإجرائي

"هو شخص طبيعي أو معنوي يمارس مهنة التدقيق ويتمتع بالأهلية والاستقلال وجودة الكفاءة، ويعمل على إعداد تقرير مفصل حول صدق المعلومات المالية للمؤسسة".

[1] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص ص 104-105.

[2] Sadi Nacreddine & Mazouz Ali, **La partique du commessarit du comptes en Algerie**, tome 1, édition SNG, Alger, 1993, p45.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص38.

ثانياً: مؤهلات المدقق الخارجي

إن التأهيل العلمي والعملي يعد أحد معايير التدقيق العامة التي يجب توفرها في المدقق لكي يتمكن من تنفيذ عقد التدقيق المتفق عليه مع العملاء ومن المؤهلات ما يلي:[1]

1) **التأهيل العلمي للمدقق:** يبدأ التأهيل العلمي لمدقق بالحصول على شهادة في المحاسبة أو العلوم المالية والادارية ويجب عليه الإلمام بالعلوم التالية:

مبادئ المحاسبة، مبادئ علم التدقيق، علم الإدارة وعلم الاقتصاد والقانون...إلخ.

2) **التأهيل المهني للمدقق:** يبدأ التأهيل المهني للمدقق بالتدريب المهني الإيجابي حتى يتمكن المدقق من ممارسة المهنة بسهولة وإيجاد الحلول للمشاكل التطبيقية التي تواجهه في حياته المهنية ومن الناحية العامة يمكن للمدقق اكتساب الخبرة المهنية بالاستفادة من خبرات المدققين القدامى في إيجاد الحلول.

ثالثاً: واجبات المدقق الخارجي

تتمثل واجبات المدقق الخارجي في ما يلي:[2]

- السر المهني؛
- عدم التدخل في التسيير؛
- استمرارية المهنة حيث أن مهنة التدقيق دائمة؛
- الاشراف الشخصي؛
- الالتزام بالعناية الكافية.

رابعاً: مسؤوليات المدقق الخارجي

تقع على المدقق مجموعة من المسؤوليات التي ينبغي مواجهتها حيث تتمثل هذه المسؤوليات في ما يلي:[3]

1) **المسؤولية التأديبية:** باعتبار المحاسب في مجلس الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين فإنه تطبق عليه شروط مزاولة المهنة وقد يتلقى إنذاراً أو عقاباً من طرف هذا

[1] زاهرة عاطف توفيق سواد، مرجع سابق، ص ص 133-134.
[2] المرجع نفسه، ص136.
[3] عريوة محاد، محاضرة بعنوان: **مسؤوليات المراجع**، التدقيق ومحافظ الحسابات، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015.

الأخير، كأن يحول مكان عمله إلى منطقة أخرى أو يوقف عن العمل لمدة معينة أو يسحب منه الاعتماد نهائياً.

2) **المسؤولية المدنية:** يطالب المدقق بتعويض الضرر اتجاه المؤسسة أو اتجاه الغير وعوض الضرر مادياً أو معنوياً بشرط إثبات أن المدقق قد ارتكب تقصيراً أو خطأ أضر بغيره.

3) **المسؤولية الجزائية (الجنائية):** بالإضافة إلى عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية التي تعتبر جناية، فقد يجد المدقق نفسه مسؤولاً مسؤولية جنائية في حالات أخرى غير هده الحالة مثل: تقديم معلومات كاذبة حول وضعية محل التدقيق، أو عدم احترام سر المهنة حول ما كان على علم به.

الفرع الثاني: تقارير المدقق الخارجي

أولا: إعداد تقرير عملية التدقيق

يمثل تقرير التدقيق الخطوة الأخيرة في عملية التدقيق ككل ويجب على المدقق أن يعد تقرير في ضوء المعايير الأربعة الخاصة بمعايير إعداد تقرير عملية التدقيق، وسنتناول في هذا الفرع العناصر الرئيسية للتقرير وخصائصه.

عناصر التقرير: بغض النظر عمن يقوم بالتدقيق يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات في القوائم المالية العناصر الرئيسية التالية: اسم التقرير، الموجه إليهم التقرير، الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية، فقرة النطاق، فقرة الرأي، اسم مكتب التدقيق أو اسم المدقق، تاريخ التدقيق، التوقيع.

كما نص المعيار الدولي للتدقيق رقم (7000) على ضرورة توفر هذه العناصر في تقرير عملية التدقيق[1].

خصائص التقرير: من أهم خصائص تقرير مدقق الحسابات ما يلي:[2]

تتمثل خصائص التقرير في: الإيجاز، الوضوح، الأهمية، الصحة والدقة، الترابط، الصدق والأمانة.

ثانيا: أنواع التقارير

تختلف التقارير حسب الزاوية التي ينظر لها:[3]

[1] الفين أرينز وجيمس لوبيك، مرجع سابق، ص65.
[2] أحمد نور، **مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص ص 562-563.
[3] زهير الحدرب، مرجع سابق، ص ص78-82.

1) من حيث درجة الإلزام القانوني:

أ. **تقارير خاصة (اختيارية):** وهي تقارير غير إجبارية ومرتبطة بمهام محددة وخاصة مثل: المشروعات الفردية وشركات الأشخاص.

ب. **تقارير خاصة (إلزامية):** وهي تقارير إجبارية حيث ألزم القانون بذلك.

2) من حيث محتويات المعلومات:

أ. **التقرير المطلق:** ويصدر هذا الرأي عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو اقتراحات اثناء قيامه بعملية التدقيق، وهذا النوع من التقارير يسمى (التقارير النظيفة) ويدل ذلك على أن تصرفات إدارة المؤسسة كانت سليمة ومُتفقة مع الأنظمة الداخلية للمؤسسة، وأنه ليس هناك أية مخالفات لقانون الشركات أو القوانين والأنظمة الأخرى.

ب. **التقرير الذي يتضمن تحفظات:** ويصدر هذا التقرير عند وجود بعض التحفظات من الملاحظات والاعتراضات، ويكون المدقق قد حاول أثناء مرحلة التدقيق أن يقنع المؤسسة بالعدول عنها ولكنها أصرت عليها، واعتقد المدقق أن هذه التحفظات ضرورية فعليه تبيانها في تقريره، وتقسم هذه التحفظات إلى:

- تحفظات تتعلق بالإجراءات؛
- تحفظات تتعلق بالقيود؛
- تحفظات تتعلق بتعدد المدققين؛
- تحفظات تتعلق بعدم ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية؛
- تحفظات تتعلق بعدم تطبيق المبادئ المحاسبية؛
- تحفظات تتعلق بالنواحي التقديرية.

ج. **من حيث رأي المدققين:** تنطوي فترة الرأي في تقرير المدقق على ثلاثة اعتبارات هامة تمثل الأركان الرئيسية لمعرفة طبيعة مسؤولية المدقق في مجال التعبير عن رأيه وهي:

- **رأي بدون تحفظات:** اعتقاد المدقق والذي يمك أن يكون أقوى من مجرد انطباع وأقل من المعرفة الإيجابية الكاملة وبدقة وخبرة أو ضمان لتوفير الأسس المناسبة للتعبير عن رأيه ولذلك فعملية التدقيق ليست تأميناً أو تأكيداً لعدم وجود أي نوع من الغش أو الأخطاء وبالتالي

فان التقرير ينطوي على درجة معينة من المخاطر، وتعتبر قواعد التدقيق محاولة جادة ومستمرة للحد من تلك الأخطاء والمخاطر بشكل كبير وملحوظ.

- **رأي ينطوي على تحفظات:** المدقق مقتنع بمستوى الدقة في القوائم المالية ويتحمل مسؤولية عدم توافر الدقة الملائمة ويضمن خلو القوائم المالية من سوء العرض والتشويه الجوهري لتلك القوائم المالية، بغض النظر عن مصدر الخطأ والتلاعب.
- **رأي مخالف:** إن ابداء رأي المدقق لا يقتصر على إبداء النتيجة النهائية بل يعتبر مسؤولاً عن إبداء الرأي في مكونات القوائم المالية، وفقاً لما استقر عليه بالممارسة العملية وذلك لأهمية القوائم المالية ودورها في التحليل المالي.
- **الامتناع عن إبداء الرأي:** إن تقرير عدم إبداء الرأي يكون عادة عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها كاستحالة حصوله على الأدلة و البراهين التي تساعده على إبداء رأيه، أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية التدقيق، أو بسبب ظروف خارجة عن إدارة هذه الأخيرة و المَراجع على حد سواء.

خلاصة الفصل:

يعتبر التدقيق علم له قواعد وأسس يبنى عليها ومعايير متعارف عليها تحكمه في تنظيم المهنة، فمهنة التدقيق تبدء عندما تنتهي مهنة المحاسبة وذلك لإضفاء الثقة في صحة وعدالة الكشوفات المالية ومصداقيتها، حيث أن مهنة التدقيق تخدم بالدرجة الأولى الأطراف الطالبة لها. وللتدقيق الخارجي دور هام في التقليل من التلاعب في صحة الكشوفات المالية النهائية، إذ أن الأطراف الخارجية تعتمد على هذه الكشوفات في اتخاذ القرارات.

ومن خلال دراستنا استنتجنا أن مهنة التدقيق تحظى بدرجة عالية من الأهمية، لأنها بشكل أو بآخر تعد ضابط لا يستهان به على النظام المحاسبي بشكل عام، ولذلك نجد في الآونة الأخيرة أن هناك تركيزا على هذه المهنة لجعلها أكثر استقلالية وأكثر مهنية مما هي عليه.

حيث يهدف التدقيق الخارجي إلى تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية ويتم ذلك من خلال تعبير المدقق عن رأيه المحايد حول صدق البيانات المالية.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للغش في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

ترتبط أهمية مدقق الحسابات ارتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي يقدمها للعملاء وكافة المستخدمين حيث تعتمد مهنة التدقيق بشكل رئيسي على ثقة الجمهور لنجاحها في تقديم خدماتها لجميع الأطراف التي لها مصلحة في مخرجات هذه المهنة، لذلك فإن المجتمع المالي يتوقع من مدققي الحسابات الالتزام بالمسؤوليات المتعلقة به، كما يتوقع منهم أيضاً الكشف عن الأخطاء الجوهرية واكتشاف الغش ومنع صدور القوائم المالية المُضللة، لذلك تعتبر القوائم المالية بعد مصادقتها من طرف المدقق خالية نوعا ما من الأخطاء والغش، حيث وجب عليهم الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني ومراعات القوانين والتشريعات والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليهم، وبذل العناية المهنية اللازمة للوصول إلى إبداء رأي مستقل ووضع تقرير موضوعي وشفاف، لهذا فإن عملية التدقيق تهدف أساساً إلى توفير القدر اللازم من الحماية ضد نوعين من المخاطر، تتمثل في الأخطاء الجوهرية والغش التي قد تكون في القوائم المالية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الأخطاء والغش

المبحث الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الأخطاء والغش

المبحث الأول: ماهية الأخطاء والغش

أصبحت مشكلة الغش وخاصة مشكلة غش الإدارة ومنذ عدة عقود من المواضيع المهمة سواء لمهنة التدقيق أو للباحثين أو المجتمع بشكل عام، نتيجةً لما ترتب عليها من تيار من الانهيارات المتوالية للعديد من الشركات الكبرى في معظم دول العالم.

وقد ترتب على حالات الغش خسائر مالية كبيرة لمختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسات التي حدث فيها الغش، وكذلك أحدث تأثيراً عميقاً على مهنة التدقيق، حيث تسبب في إضعاف مصداقيتها والإساءة إلى سمعة المدققين، وترتب على هذا كله تزايد الضغوط على مهنة التدقيق بالإضافة إلى التساؤل عن دور المدقق الخارجي اتجاه اكتشاف الأخطاء والغش.

المطلب الاول: ماهية الأخطاء والغش

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف كل من الأخطاء والغش وتحديد الأسباب التي أدت إلى وقوع كل منها.

الفرع الأول: تعريف الاخطاء والغش.

أولا: تعريف الخطأ وأسبابه.

1. تعريف الخطأ.

تعريف (1): "هو عبارة عن تحريف أو استبعاد غير معتمد لمبالغ أو معلومات معينة في القوائم المالية، وهي غالباً ما تُرتكب نتيجة لجهل كتبة إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبالتصنيف المحاسبي السليم، وتُرتكب أيضاً نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية."[1]

تعريف (2): تعرف الأخطاء وفقاً لمعايير التدقيق الدولية بأنها:[2] "التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع البيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الافصاح."

[1] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **أُصول المراجعة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص55.
[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص147.

التعريف الإجرائي للخطأ: يمكن تعريف الخطأ على أنه: "تحريف غير عمدي في البيانات المالية يحدث نتيجة الجهل بالمبادئ المحاسبية أو عن طريق السهو الغير متعمد"

2. أسباب وقوع الخطأ: تتمثل أسباب وقوع الأخطاء فيما يلي:[1]

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نتيجة نقص أو انعدام الخبرة المحاسبية لديهم؛
- تقصير وإهمال الموظفين في تأدية الواجبات المنوطة بهم؛
- الرغبة في إخفاء اختلاس أو عجز مما يؤدي بهم إلى ارتكاب الأخطاء لإخفاء تلك المخالفات؛
- رغبة الإدارة واستعدادها لارتكاب الأخطاء لتحقيق غرض معين مثل: التهرب الضريبي؛
- الرغبة في اختلاس بعض أصول المؤسسة مثل: الأموال المقبوضة، الأصول العينية أو غير الملموسة، التسبب في قيام المؤسسة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها.

وهكذا يمكن القول أن البيانات المحاسبية عرضة للخطأ أو الغش من جهات عدة ولأسباب متباينة، وهي في نفس الوقت ضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل الوظائف المستخدمة لها، ومن هنا يأتي دور مدقق الحسابات ليحل هذا التباين، أي يقوم بتدقيق البيانات ومطابقتها مع واقع المؤسسة بحياد تام ليخرج برأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، ومطابقتها للواقع.

ثانياً: تعريف الغش وأسبابها ومبرراته.

1) تعريف الغش.

تعريف (1): "هو تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة."[2]

تعريف (2): "هو فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر في الإدارة وأولئك المكلفين بالرقابة والموظفين أو اطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية"[3].

[1] نفس المرجع، ص 148.
[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص151.
[3] حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص ص40-41.

تعريف (3): يعرف الغش حالياً في المعايير المحاسبية بأنه:[1] "العمل المقصود الذي ينتج انحرافات جوهرية في القوائم المالية والتي هي موضع التدقيق".

وهناك طريقتان لحدوث التحريفات الجوهرية فيما يتعلق بالغش وهي: إساءة استخدام الموجودات، والتزوير في القوائم المالية.

ولوجود الغش ينبغي توافر عدة شروط وهي:[2]

- توافر النية أو القصد لإخفاء بعض الحقائق، أو تعديلها لتحقيق منافع شخصية، أو لتضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية؛
- وجود فرصة وإمكانية لدى الشخص القائم بالغش بإخفاء ما يريد إخفائه، خصوصاً في حالة ضعف الأنظمة الداخلية للرقابة المطبقة؛
- وجود شخص يعتمد على المعلومات المحاسبية غير الصحيحة، أو التي لا تظهر الحقائق الجوهرية و الضرورية؛
- حدوث الضرر بالشخص الذي قام بالاعتماد فعلاً على تلك المعلومات المحاسبية غير الصحيحة؛

التعريف الإجرائي للغش: " الغش هو فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين أو الأطراف ذات العلاقة ينتج عنها عرض غير صحيح للقوائم المالية"

2) السمات والخصائص الفنية للغش: تتمثل سمات وخصائص الغش فيما يلي:[3]

أ) الضغط والدوافع والفرصة: فالغش في غالب الأحيان يحدث عن مواجهة الفرد لضغوط أو دوافع الغش، أو عند وجود فرصة لارتكاب الغش؛

ب) امكانية اخفاء الغش: يمكن اخفاء الغش من قبل مرتكبه من خلال تزييف وتزوير المستندات وذلك بمعانة ومعرفة موظف معين أو عن طريق تواطؤ مجموعة من الموظفين معاً؛

---

[1] عماد صالح نعمة، **موقف المدقق الخارجي اتجاه مسؤولية الاهمال في كشف الغش**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 29، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2013، ص213.

[2] محمد الصبان وهلال عبد الله، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2000، ص12.

[3] المعيار المحاسبي الدولي 240، **مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الخطأ والغش**، نقلاً عن:
infotechaccountants.com/forums/topic9558، تاريخ الاطلاع عليه 2016/04/23، ص5.

ت) امكانية الغش من خلال التواطؤ: وذلك بتواطؤ بعض الموظفين معاً لارتكاب الغش، أو يتواطأ موظفي المؤسسة مع أطراف خارجية لارتكاب الغش كتواطؤ المنشأة مع أحد الزبائن على رصيده بالدفاتر وعند طلب المدقق لمصادقة الزبون تتم الموافقة على الرصيد؛

ث) امكانية تحول الخطأ إلى غش: قد يحكم المدقق على تكرار بعض التصرفات على أنها غش وليس خطأ كما يبدو ظاهراً، وهذا الأمر يتوقف على خبرة المدقق ومعرفته.

3) أسباب وقوع الغش ومبرراته: تتمثل أسباب وقوع الغش ومبرراته فيما يلي:[1]

أ) أسباب الغش: إن السبب الجذري للغش هو الحاجات الفردية إلى المال حقيقية كانت أو تصور(الجشع) ويمكن أن تنشأ الحاجة المالية من أي شيء في الحياة كالنفقات الطبية الكبيرة، النفقات الجامعية .....الخ، أو لغرض الانتقام أو حتى لأسباب التباهي واختلاف القيم أو لاسترجاع حق لم ينصف فيه وبالتالي تكون دافعاً للسرقة، وهنا على الجهات الإشرافية أن تدرس هذه الحالات لدى موظفيها.

ب) مبررات الغش:

"التبرير هو أسلوب وعملية ذهنية من خلالها يمكن للفرد أن يتوصل إلى إدراك في ذهنه يبرر أي فعل".

والتبرير يمكن أن يحقق الشعور بالذنب ويوفر له المتطلبات النهائية لمثلث الاحتيال، فبعد وجود الفرصة وعناصر الدافعية لمثلث الغش يحتاج العديد إلى أن يضع المبرر لأعماله كونها الخطوة الأخيرة والنهائية في مثلث الغش.

ثالثا: الفرق بين الأخطاء والغش.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنه لا يوجد فرق بين الغش والخطأ من حيث أثر كل منهما حيث أن كلاهما يؤديان إلى تحريف في القوائم المالية لكن المعيار الذي من خلاله نفرق بين التصرف ما إذا كان غش أو خطأ هو القصد والتعمد، وسوء نية القائمين بارتكاب الخطأ أو الغش.

ويفرق الفكر المهني بين نوعين من التحريفات:[2] الخطأ والغش وكلاهما قد يكون جوهرياً أو غير جوهرياً، وتتمثل الأخطاء في التحريفات غير المتعمدة في القوائم المالية، بينما يتمثل الغش في التحريفات

[1] عماد صالح نعمة، مرجع سابق، ص 216.

[2] ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجيستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص 51.

المتعمدة، أما بالنسبة للغش فيجب التفريق بين سرقة أو سوء استغلال الأصول، والذي يطلق عليه غش الموظفين أو الأصول، والذي يطلق عليه غش الموظفين أو الأصول، والذي يطلق عليه غش الموظفين أو الاختلاس، وبين التقرير المالي المظلل والذي يطلق عليه غش الإدارة.

الفرع الثاني: الأخطاء الناشئة عن عملية الغش.

تتمثل الأخطاء الناشئة عن عملية الغش فيما يلي:[1]

- التلاعب والتزوير والغش في السجلات المحاسبية والمستندات التي تم على أساسها إعداد القوائم المالية؛
- التحريف أو الإغفال المتعمد للمعاملات والمعلومات المهمة في القوائم المالية؛
- سوء التطبيق المتعمد للمبادئ المحاسبية المتعلق بالقياس أو التبويب؛
- سوء العرض أو الإفصاح في طريقة عرض السجلات المحاسبية؛
- أخطاء ناشئة عن اختلاس الأصول؛
- التقارير المالية الاحتيالية لخداع مستخدمي القوائم المالية؛
- سوء في توزيع الاصول؛
- تسجيل عمليات وهمية.

المطلب الثاني: أنواع ومؤشرات الأخطاء والغش في القوائم المالية

يتضمن هذا المطلب أهم أنواع الأخطاء والغش التي قد تمس القوائم المالية والمؤشرات التي تدل على وجود هذه الأخطاء والغش.

الفرع الأول: تعريف غش القوائم المالية.

تعريف (1): تعرف رابطة محققي الغش المجازين الأمريكية (ACFE) غش القوائم المالية بأنه:[2] "التحريف المتعمد للوضع المالي للمؤسسة والذي يمكن إنجازه من خلال التحريف المتعمد للقوائم المالية، من خلال إغفال الإفصاح عن بعض المبالغ، بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية".

[1] زاهرة توفيق عاطف سواد، مرجع سابق، ص 179-180.

[2] أكرم محمد علي أحمد الوشلي، **تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية**، رسالة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، اليمن،2008، ص29.

تعريف (2): "هو السلوك المتعمد سواء أن كان بالارتكاب أو الحذف أو عن طريق الاهمال الذي ينتج عنه قوائم مالية مظللة بصورة جوهرية وينطوي الغش في القوائم المالية على العديد من العوامل ويأخذ العديد من الأشكال مثل: التحريفات الجسيمة في سجلات المؤسسة أو التزييف أو الاصطناع في العمليات كإثبات عمليات وهمية أو تطبيق خاطئ للمبادئ المحاسبية"[1].

الفرع الثاني: مؤشرات وجود الأخطاء والغش في القوائم المالية.

تتمثل مؤشرات وجود الأخطاء والغش كما جاءت في معيار التدقيق الدولي رقم (240) فيما يلي:[2]

1) **الاختلافات في السجلات المحاسبية:** بما في ذلك ما يلي:

- معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب، أو مسجلة بالكامل في وقت غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو سياسة الشركة؛
- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها؛
- تعديلات في آخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية؛
- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة لهم؛

2) **الأدلة المتعارضة أو الناقصة:** وتتمثل فيما يلي:

- مستندات ناقصة؛
- مستندات تبدوا أنه تم إجراء تغيير فيها؛
- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة؛
- تغييرات غير عادية في الميزانية العمومية، أو تغييرات في الاتجاهات أو نسب البيانات المالية والعلاقات بينها؛
- شيكات ملغات ناقصة أو غير موجودة، في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغات إلى المؤسسة مع بيان مصرفي؛
- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.

3) **علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة:** بما في ذلك ما يلي:

- منع الوصول إلى السجلات أو موظفين معينين أو العملاء الذين يمكن طلب الأدلة منهم؛

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 8.
[2] معيار المحاسبة الدولي 240، مرجع سابق، ص 14-16.

- ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف؛
- تأخيرات غير عادية من قبل المؤسسة في تقديم المعلومات المطلوبة؛
- عدم الرغبة في إضافة أو تعديل الإفصاحات في البيانات المالية لجعلها أكثر اكتمالاً وقابلية للفهم؛
- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

4) **البنود الاخرى:** وتشمل ما يلي:

- عدم رغبة الإدارة في السماح للمدقق بالاجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالرقابة؛
- تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدوا أنها ناجمة عن تغييرات في الظروف؛
- تسامح لانتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة للمؤسسة.

وبناءً على هذه المؤشرات، فإن المدقق يقوم خلال تنفيذه لعملية التدقيق بفحص المستندات والحسابات، وطلب الكشوف من البنوك، وغير ذلك من الإجراءات التي من شأنها كشف حالات الخطأ والاختلاس والتلاعب وما يصاحبها من محاولات من قبل المحاسبين أو إدارة المشروع للتغطية عليها أو إخفائها.

الشكل(2-1): مؤشرات وجود الأخطاء والغش في القوائم المالية

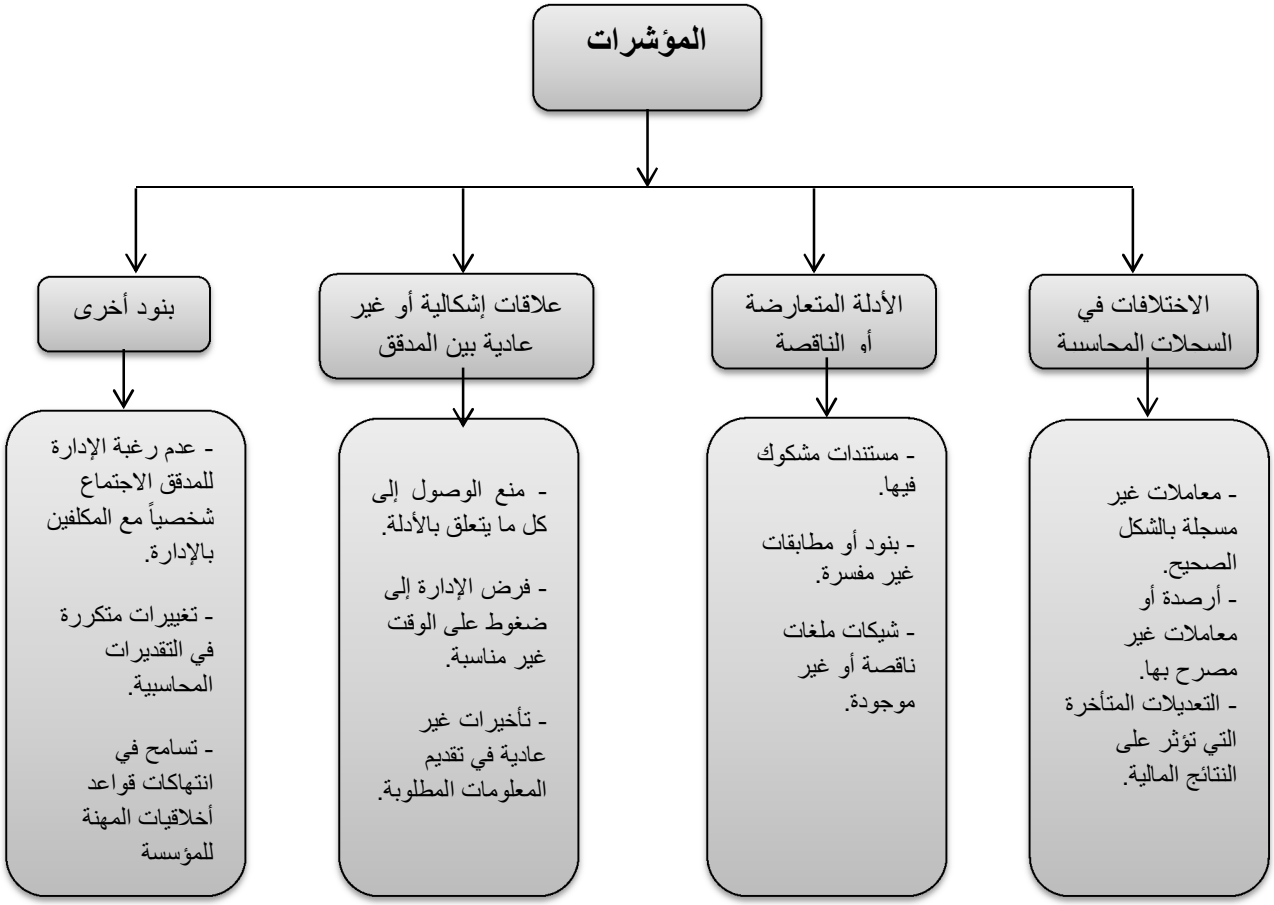

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي 240.

الفرع الثالث: أنواع الأخطاء والغش.

أولاً: أنواع الأخطاء.

يمكن تقسيم الأخطاء من ناحية قصد الارتكاب إلى:[1]

1) **أخطاء عمدية:** وهي الأخطاء التي تتم مع التدبير المسبق لها بهدف إخفاء حقيقة معينة أو تغطية اختلاس معين.

2) **أخطاء غير عمدية:** وهي الأخطاء التي ترتكب عن غير قصد ولا يكون هناك تدبير للقيام بها، والتي من الممكن أن تنشأ نتيجة الجهل بالمبادئ المحاسبية أو التقصير في أداء الواجب.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 148.

بالإضافة إلى التقسيم السابق للأخطاء يمكن أن تقسم الأخطاء من الناحية المحاسبية إلى الأنواع التالية:

1)أخطاء الحذف (السهو): يمكن أن ترتكب أخطاء الحذف إما قصداً أو عن غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عدم القيام بترحيلها إلى دفتر الأستاذ كلياً أو جزئياً، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ بسبب حذف الطرفين المدين والدائن، أما الحذف أو السهو الجزئي يمكن اكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطأ.

ويمكن أن يأخذ هذا النوع الشكلين التاليين:[1]

- السهو والحذف الكلي: وهو عدم قيد عملية بالكامل في الدفاتر كعدم تسجيل عملية بيع نقدي أو عدم إثبات نقدية واردة من عميل معين أو استخدامها في تغطية اختلاس أو عجز في الخزينة وقد تكون غير متعمدة كأن يسهو تسجيل مستند معين في دفتر اليومية أو ترحيل عملية معينة من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وهذا النوع لا يؤثر على ميزان المراجعة ويصعب اكتشافه أو تعقبه، ولكن المراجعة المستندية وفحص الكشوفات لحسابات العملاء واستخدام نظام المصادقات قد تساعد على اكتشاف هذه الأخطاء.
- السهو والحذف الجزئي: وهو أن طرفا واحدا فقط من العملية لم يثبت في الدفاتر بسبب سهو المحاسب مثل ترحيل طرف القيد إلى الحساب الخاص به بدفتر الأستاذ ومن السهل اكتشاف هذا النوع من الخطأ بسبب تأثيره على توازن ميزان المراجعة ويمكن اكتشافه وتصحيحه بعد مراجعة الترحيلات التي تمت خلال الشهر.

2)الأخطاء الإرتكابية: هي الأخطاء التي تحدث في العمليات الحسابية أو نتيجة إجراء القيود المحاسبية للعمليات بطريقة غير صحيحة كلياً أو جزئياً؛ وتكون الأخطاء الإرتكابية كالتالي:[2]

- جمع الأرقام؛
- قلب الأرقام 87 دينار بدلاً من 78 دينار؛
- أخطاء عند القيام بالترحيل على حساب محمود بدلاً من محمد.

3)الأخطاء الفنية (أخطاء تطبيق المبادئ): هي تلك الأخطاء التي تحدث نتيجة عدم فهم المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها لذلك سميت بالأخطاء الفنية، وهذه الأخطاء قد تكون عمدية أو غير عمدية.

[1] مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 51-52.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص 149-150.

4)أخطاء متكافئة (معوضة): هي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض، بمعنى أن الخطأ الذي يرتكب قد يحدث خطأ آخر بنفس القيمة وبالجانب المعاكس للخطأ الأول مما يؤدي إلى تكافؤ الخطئان.

5)الأخطاء الكتابية: تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر.

ويمكن تقسيم الأخطاء بأنواعها السابقة إلى أخطاء قابلة للاكتشاف تلقائياً وأخطاء غير قابلة للاكتشاف تلقائياً أو الافصاح عن نفسها، فالأخطاء القابلة للاكتشاف هي تلك التي تظهر بسهولة نتيجة القيام بالتدقيق الداخلي أو الخارجي ويعود ذلك إلى اتباع المؤسسة لأنظمة أو سياسات معينة،

أما الأخطاء غير الكاشفة عن نفسها، فهي لا تظهر تلقائياً من خلال عمليات الموازنة الحسابية المعتادة كاستخدام ميزان المراجعة والحسابات الاجمالية والمصادقات وما شابه ومن أمثلة هذا النوع الأخطاء الفنية.

ومن الأخطاء التي تؤثر على ميزان المراجعة نجد: أخطاء الحذف الجزئيِ؛ والأخطاء الإرتكابية إذا كانت جزئية؛ أخطاء تكشف عن نفسها.

بينما الأخطاء التي لا تؤثر على ميزان المراجعة فتتمثل في: أخطاء الحذف الكلي؛ أخطاء ارتكابية إذا كانت كلية؛ أخطاء متكافئة.

الشكل(2-2): أنواع الأخطاء

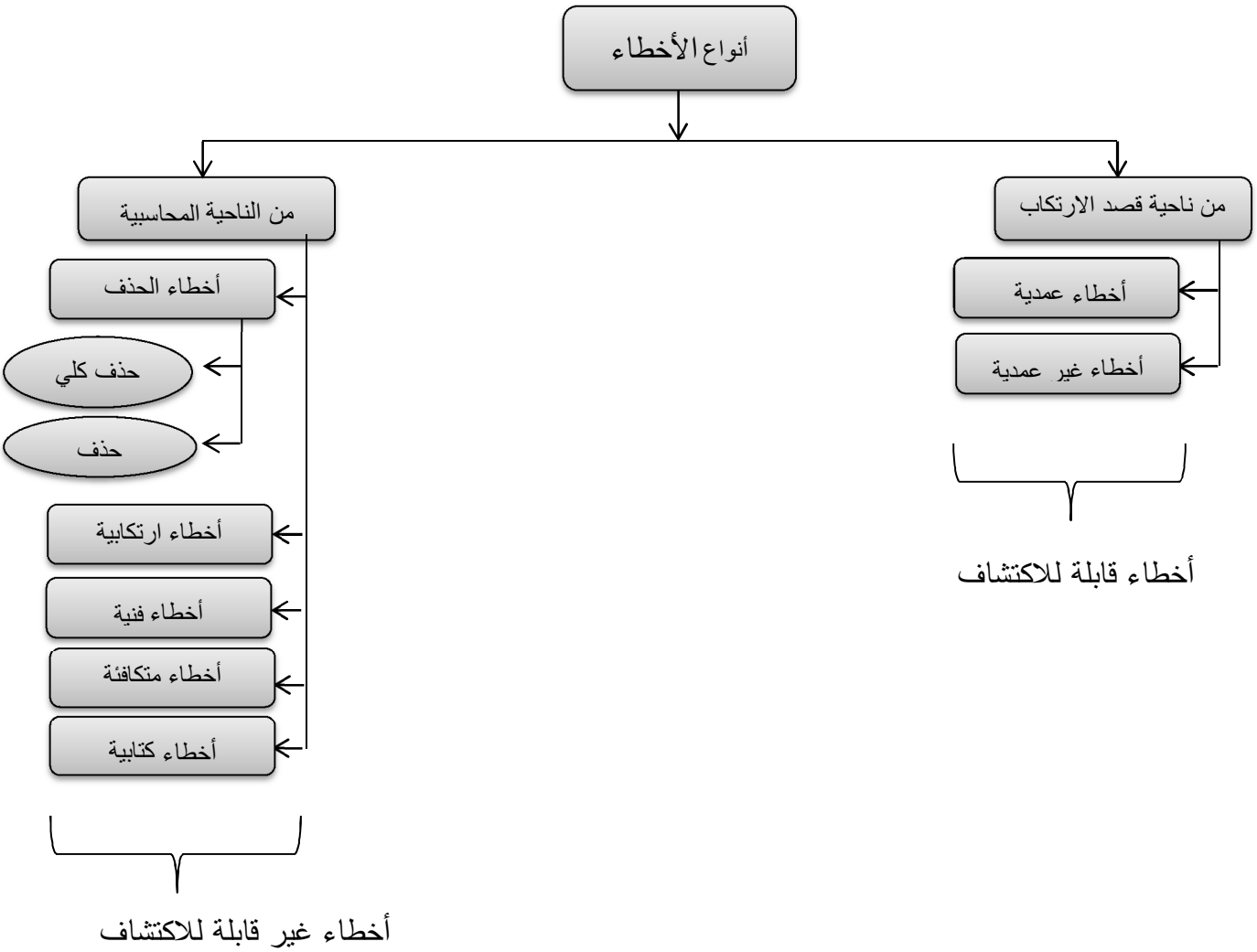

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانياً: أنواع الغش: يمكن تصنيف الغش إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

- اختلاس الأصول؛
- غش القوائم المالية؛
- الفساد.

وقسم الغش أيضاً إلى قسمين رئيسيين هما: غش الإدارة وغش الموظفين

[1] عماد صالح نعمة، مرجع سابق، ص ص 214-215.

1)غش الإدارة: ويتم هذا النوع من قبل الإدارة العليا، وهو أخطر أنواع الغش لأنه يحدث حتى في حال وجود الرقابة الداخلية الفعالة بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية[1].

ويشمل ما يلي:[2]

- غش القوائم المالية؛
- إخفاء أو التحريف في الحقائق المهمة؛
- اختلاس الأصول؛
- أفعال غير قانونية؛
- الرشوة؛
- تعارض المصالح.

2)غش واحتيال الموظفين: يكون هذا النوع على شكل سرقة الأصول من قبل العاملين ويصاحبه ارتكاب أخطاء بغية تغطية هذه السرقات، وهذا النوع يمكن الحد منه من خلال قيام الإدارة بتصميم نظام رقابة داخلية جيد وقيام المدقق بدراستها وتقويمها وتحديد نقاط الضعف فيها وتبليغها للإدارة، وأن وجود رقابة داخلية فعالة يقلل من ارتكاب هذا النوع من الغش[3].

ويشمل ما يلي:[4]

- اختلاس الأموال أو الممتلكات؛
- خرق الواجبات الائتمانية؛
- سرقة الأسرار التجارية للملكية الفكرية؛
- أفعال غير قانونية.

كما يقسم الغش كذلك إلى:

1)الغش الفردي: يتم من أجل تحقيق مكاسب شخصية غير شرعية.

[1] حسين احمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص204.
[2] عماد صالح نعمة، مرجع سابق، ص ص 214-215.
[3] حسين احمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مرجع سابق.
[4] عماد صالح نعمة، مرجع سابق،

2)الغش في نتائج الحسابات الختامية: يتم من أجل إظهار بعض التصورات غير الحقيقية في القوائم المالية.

الشكل(2-3): أنواع الغش

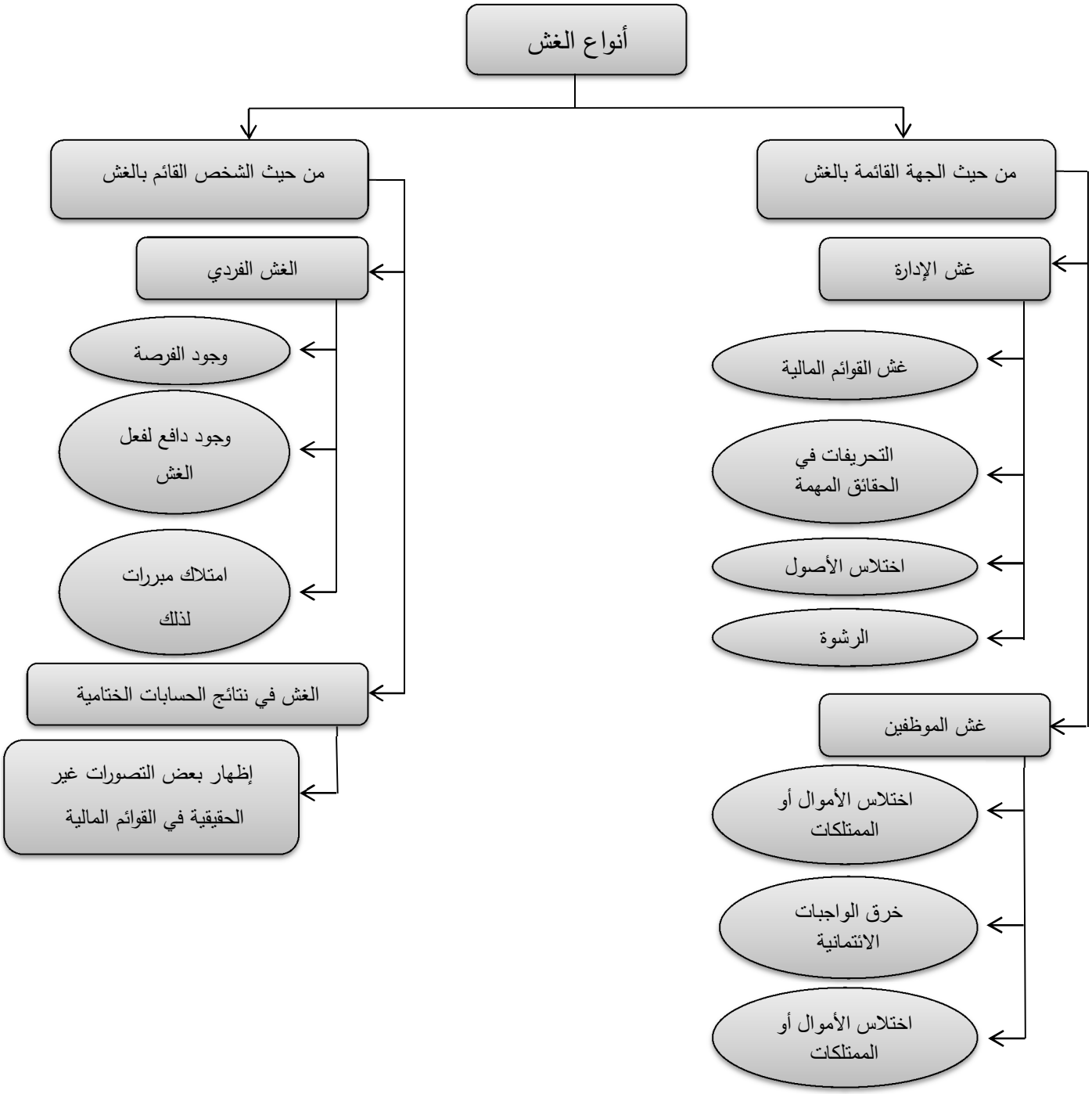

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الرابع: نظرية مثلث الغش.

أدخل مصطلح مثلث الغش إلى أدبيات مهنة التدقيق لأول مرة في دراسة MONTGOMERY & (2002) (AL) والتي أشارت في معرض تحليلها للمتطلبات بأن تقييم المعلومات حول الغش يمكن تحسينه عندما يأخذ المدقق بعين الاعتبار هذه الشروط الثلاثة والتي تعرف كالتالي:[1]

1)الفرص: وهي الظروف التي تعطي فرصة لتنفيذ التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، مثل: انعدام الإشراف الكافي من مجلس الإدارة، أو غياب الرقابة الداخلية الملائمة، أو الفصل غير الملائم بين الواجبات، وتوجد ثلاثة أنواع من الفرص التي تؤدي إلى الغش وهي:

- طبيعة الصناعة؛
- الرقابة غير الفعالة؛
- هيكل تنظيمي معقد أو غير ثابت.

2)الحوافز (الضغوط): الضغوط أو الحوافز على الإدارة للتحريف الجوهري في القوائم المالية مثل: قيام بمنح علاوات تستند على حجم الدخل المحاسبي، أو أن الموظف قد يكون لديه التزامات مهمة تتجاوز قدرته الكسبية، وتتضمن أربعة أنواع من الضغوط هي:

- وجود تهديدات للاستقرار المالي والربحية وأثر ذلك على المكانة الوظيفية أو المكافأة؛
- وجود ضغوط على الإدارة للوفاء بمتطلبات أو بتوقعات طرف ثالث؛
- تهديد الوضع المالي للإدارة أو مجلس الإدارة؛
- وجود ضغط مكثف لتحقيق الهدف المالي الموضوع بمعرفة مجلس الإدارة أو الإدارة.

3)المبررات (الموقف): والموقف هو الخاصية أو مجموعة القيم الأخلاقية التي تسمح للفرد أو مجموعة أفراد، وبمعرفة مسبقة وبتعمد ارتكاب فعل الغش، أو هو الحالة التي يكون فيها الأفراد قادرين على تبرير ارتكاب فعل الغش.

[1] أكرم محمد علي أحمد الوشلي، مرجع سابق، ص ص 118-119.

الشكل(2-4): نظرية مثلث الغش

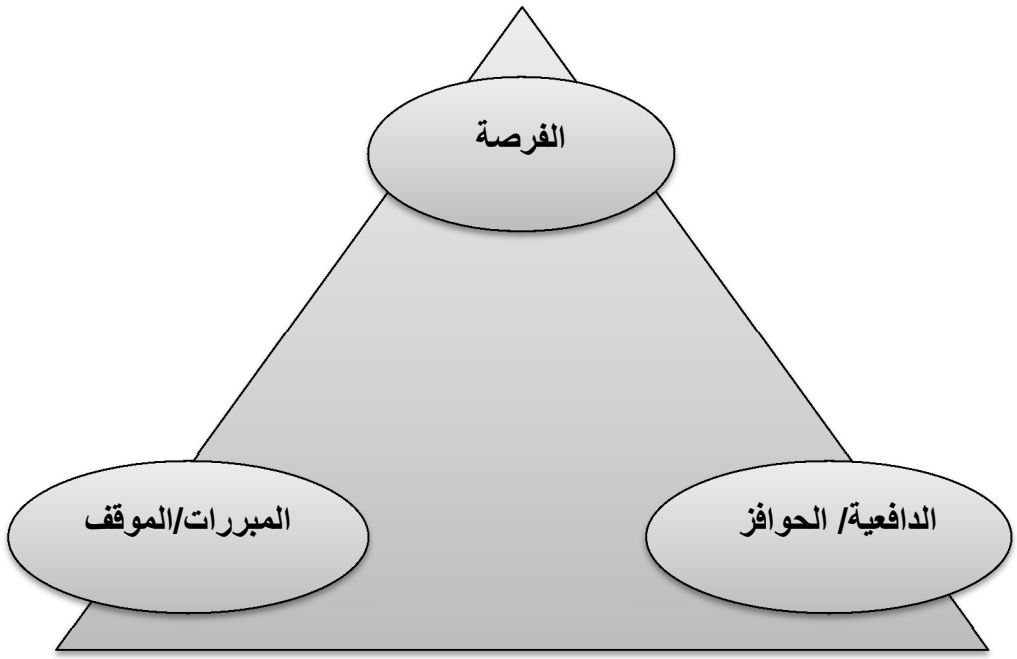

المصدر: نفس المرجع

المطلب الثالث: ارتكاب الأخطاء والغش.

سنحاول في هذا المطلب تحديد مواطن ومجالات ارتكاب الأخطاء والغش، والطرق المتبعة لاكتشافها مع مواجهة الصعوبات التي تحول دون ذلك.

الفرع الأول: مواطن ومجالات ارتكاب الأخطاء والغش.

إن دراية وإلمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له مالم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله، حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاثة مراحل خلال الدورة المحاسبية حيث تتوفر فرص متعددة لاحتمال وقوع أخطاء أو غش بها، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:[1]

[1] أرزاق أيوب محمد كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من التأثير على القوائم المالية**، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، مذكرة منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2008، ص ص 90-91.

المرحلة(1): مرحلة القيد الأولي ومواطن ارتكاب الأخطاء يقع بصورة أو أكثر مما يلي:

1)تحليل غير سليم للعمليات: تقتضي الأصول المحاسبية أولاً تحليل العملية وتحديد طرفيها (المدين والدائن) وقد يخطئ المحاسب في توجيه أحد طرفي العملية أو القيد إلى الحساب الصحيح عمداً أو غير عمداً، أو يتضمن الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.

2)حذف لعمليات كان يجب قيدها: أبسطها ما يقع سهواً أو إهمال وأخطرها ما يتم عن قصد وسبق إصرار (قد تكون عمداً أوعن غير عمد) مثال: عدم قيد بضاعة مشتراه في نهاية السنة في حساب المشتريات أو المورد رغم تسجيلها بدفاتر المخازن وإدراجها بقوائم الجرد انتظاراً لوصول فاتورتها.

3)قيد لعمليات كان يجب حذفها:

- كإدراج عمليات في فترة مالية معينة وهي تخص فترة غيرها عن عمد لتحقيق غرض معين وقد تكون عن جهل وإهمال؛
- تسجيل مبيعات صورية في نهاية الفترة وإثبات ردها في بداية الفترة التالية؛
- تسجيل مشتريات صورية في نهاية الفترة وإثبات ردها في بداية الفترة التالية؛
- تسجيل متحصلات نقدية تمت في بداية الفترة المالية ضمن الفترة السابقة.

المرحلة(2): مرحلة التجميع والترحيل: وهذه هي مرحلة الأعمال الكتابية والحسابية المتضمنة للترحيل من اليومية إلى الأستاذ، وترصيد الحسابات وإعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية أو حتى عند إعداد موازين المراجعة، واحتساب الاستهلاكات والديون المعدومة وغير ذلك، ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات عرضةً للخطأ وموطناً له سواء كان متعمداً أو غير متعمد.

المرحلة(3): مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية: وهي المرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية وتكون فرص حدوث أو ارتكاب الأخطاء والغش متعددة منها:

- إدراج مبالغ أو قيم غير سليمة كما في حالة تضخيم الموجودات أو إظهار أرباح غير محققة بقائمة نتيجة الأعمال؛
- حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية، كما في حالة عدم إدراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية أو إسقاطها كلياً.

الفرع الثاني: إخفاء الأخطاء والغش.

قد يحاول الموظفون إخفاء جهلهم أو عدم كفايتهم بارتكاب أخطاء عمدية بحسن نية كما في حالة ماسك دفتر الأستاذ العام مثلاً: حينما لا يتمكن من موازنة ميزان المراجعة، فيعمد إلى موازنته صورياً بتغيير مبالغ بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام الإدارة، وقد يرتكب أحد الموظفين اختلاساً باستعمال شيك مسحوب على بنك المؤسسة لأغراضه الخاصة وتحميل القيمة على حساب المصروفات ولا يهتم بإخفاء هذه الواقعة اعتماداً على أنها قد لا تكشف.

ومن جهة أخرى، قد يلجأ المختلس إلى التلاعب في الحسابات لتغطية الموضوع حتى لا ينكشف أمره بسهولة على أية حال، وهنا قد يقوم الموظف لتغطية جريمته بأحد الاجراءات التالية في ضوء ما تُتيحه إمكانياته من حيث الدفاتر والأعمال المحاسبية التي يشرف عليها.[1]

الفرع الثالث: طرق اكتشاف الأخطاء والغش والصعوبات التي تحول دون ذلك

أولاً: طرق اكتشاف الأخطاء والغش

السؤال الذي يطرح هو كيف يتم اكتشاف الأخطاء والغش إذا ميزان المراجعة غير متساوي؟

يستطيع المدقق إتباع الخطوات التالية لاكتشاف الأخطاء والغش:[2]

- التحقق من جمع الجانب المدين والجانب الدائن في ميزان المراجعة؛
- مقارنة أسماء الحسابات في ميزان المراجعة مع أسماء الحسابات في دفتر الأستاذ حيث أنه من المحتمل لم يتم ترحيل رصيد لم يتم ترحيل رصيد إحدى الحسابات إلى ميزان المراجعة؛
- جمع أرصدة الذمم المدينة والذمم الدائنة في دفتر الأستاذ ومقارنتها مع الأرصدة الموجودة في ميزان المراجعة؛
- مقارنة عناصر ميزان المراجعة المالي مع عناصر ميزان المراجعة للسنة السابقة لمعرفة إذا كان هناك عناصر غير واردة في ميزان المراجعة الحالي؛
- مهما كان الفرق في ميزان المراجعة يتم قسمة هذا الفرق الرقم (2) ونرى إذا كان هناك أي عنصر يحمل نفس القيمة، يتم إتباع هذه الطريقة للحيلولة دون وضع رصيد مدين في الجانب الدائن أو العكس؛

[1] أرزاق أيوب محمد كرسوع، نفس المرجع، ص 92.
[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص 153-154.

- من المحتمل أن مجموع بعض دفاتر الحسابات الثانوية مثل: دفتر النقدية، أو دفتر المشتريات ودفتر المبيعات، ربما لم يتم ترحيل حساباتها بالكامل إلى ميزان المراجعة، ويتم جمع إجمالي هذه الدفاتر؛

أما إذا لم يتم اكتشاف الخطأ ربما يكون الخطأ في:

- خطأ في تسجيل الأصفار 1 دينار، 10 دينار، 100 دينار، وهكذا أو ربما يكون الخطأ في الترحيل مع حذف الأصفار؛
- الأخطاء التي تقسم على الرقم (9) ربما ترجع إلى خطأ في تبديل خانات الرقم مثل: تسجيل الرقم 32 على أنه 23 أو الرقم 52 على أنه 25 وهكذا.

وبالرغم من الطرق السابقة لاكتشاف الأخطاء والغش في السجلات والقوائم المالية ولكن حالة توازن ميزان المراجعة لا يعني عدم وجود أخطاء في الدفاتر.

ثانياً: الصعوبات التي تحول دون الاكتشاف الفعال للغش

يمكن للمدقق اكتشاف الغش وغش الإدارة ولكن هناك ثلاثة (03) صعوبات أساسية تحول دون الاكتشاف الفعال للغش، وهي:[1]

- صعوبة اكتشاف الغش وغش الإدارة تلقائياً لأن الإدارة في موقف يُمكنها من السيطرة على نظام الرقابة الداخلية واخفاء الغش بمهارة؛
- غياب المرشد المهني الفعال الذي يساعد المدقق على اكتشاف الغش، فإجراءات التدقيق لم تصمم لضمان أن القوائم المالية خالية تماماً من الغش، ولكن لضمان الاكتشاف المعقول له؛
- نقص خبرة المدققين بالغش لأنهم لا يصادفونه إلا نادراً، وبدون الخبرات الهامة بالغش وغش الإدارة فمن غير المحتمل أن يكون لدى المدققين نماذج فكرية كافية لتقدير الغش؛

ونتيجةً للصعوبات السابقة فهناك حاجة ضرورية إلى نماذج أو مساعدات قرار فعالة لمساعدة المدقق في اكتشاف الغش، وتجنب تكاليف التقاضي المرتفعة وتحسين فعالية التدقيق.

[1] يوسف عبد القادر عبد الوهاب، **تطوير مدخل تحسين كفاءة وفعالية المراجع في اكتشاف غش الإدارة**، مجلة البحوث التجارة، المجلد 21، العدد 2، القاهرة، مصر، 1999، ص 140.

الفرع الرابع: تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية.

حظي هذا الهدف باهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية والعديد من الباحثين في مدة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، خصوصاً بعد فشل العديد من المؤسسات الكبرى، وذلك على اعتبار أن المدققين ذو الجودة العالية يقومون باكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية بشكل أفضل من المدققين ذوي الجودة المنخفضة، وهذا ما أكدته لجنة (TREAD WAY) والتي أشارت إلى أن تحسين جودة التدقيق يزيد من اكتشاف الأخطاء والحد من التحريف في القوائم المالية[1].

[1] إسراء كاظم عبيد حسن اللهيبي وصلاح نوري خلف، **نموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق،** مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 23-الفصل الثاني- جامعة بغداد، العراق، 2013، ص265.

المبحث الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي اتجاه الغش.

إن الهدف من مسؤوليات المدقق الخارجي هو تعزيز الثقة في مهنة التدقيق وإبراز جوانب المسؤولية المهنية الملقاة على عاتق مدققي الحسابات، لذلك فيجب على المدقق الخارجي الالتزام بتطبيق الاجراءات اللازمة لمنع التحريفات والتلاعبات في القوائم المالية وإعطاء صورة ذات مصداقية وموثوقية لها، ويُمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يثقوا بآرائهم وعدالة تقاريرهم فيها.

المطلب الأول: مسؤولية المدقق الخارجي عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مسؤولية المدقق الخارجي عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش.

الفرع الأول: عدم اكتشاف المدقق الخارجي للغش والخطأ والتصرفات غير القانونية بعد صدور تقريره.

تعد مسؤولية المدقق الخارجي ودوره في رصد واكتشاف الغش أثناء عملية التدقيق من الأمور القابلة للجدل بين المهنين والمستفيدين من خدمات التدقيق.

حيث يعتقد الكثيرين أن إعطاء المدقق لرأي نظيف يعني أنه قد اكتشف جميع الأخطاء المادية أو الغش اللذين ربما قد حدثا أثناء الفترة الخاضعة للتدقيق، لكن معايير التدقيق تختلف مع هذه النظرة، وتحمل المدقق الخارجي مسؤولية ممارسة الحيطة والحذر فقط أثناء الفحص وبذل العناية المهنية الممكنة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لمحاولة تخفيض امكانية ارتكاب الغش أو التصرفات غير القانونية إلى أدنى حد ممكن، وتوسيع مسؤوليات المدقق الخارجي فيما يخص الغش والتصرفات غير القانونية[1].

الفرع الثاني: مدى مسؤولية المدقق الخارجي عن عدم اكتشاف الغش والخطأ بعد صدور تقريره.

لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره إلا إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بغش وأخطاء جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم.

[1] كرمية نسرين، **دراسة تحليلية لمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص 195.

وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بما يلي:[1]

1) أن يطلب من إدارة المؤسسة القيام بإبلاغ كل من يتأثر بالتحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية؛

2) القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت ممكن مع تعديل تقريره بما يتلائم مع الغش والأخطاء التي تم اكتشافها؛

3) إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المدقق في وقت قريب، فيجوز للمدقق أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلاً من إصدار قوائم مالية معدلة كما ورد في النقطة السابقة؛

4) وأخيراً يجب على المدقق اتخاذ الاجراءات التي يرى ضرورتها للتأكد من قيام المؤسسة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

ولكن في حالة رفض إدارة المؤسسة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المدقق أن يخطر(يخبر) كل عضو من أعضاء مجلس الادارة بهذا الرفض، بأنه نتيجةً لعدم قيام المؤسسة بالإفصاح المطلوب فإن المدقق سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً وهي:

1) إعلام إدارة المؤسسة بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير المدقق والقوائم المالية؛

2) إعلام الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المؤسسة لسلطاتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المدقق مستقبلاً؛

3) إعلام كل شخص يُعلم المدقق بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً.

[1] فضيل مصطفى يوسف شفا عمري، مرجع سابق، ص31.

المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الأخطاء والغش واعداد تقرير بعد ذلك.

يتضمن هذا المطلب مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش والاجراءات المتبعة من طرف المدقق لإبلاغ الإدارة عن الغش وإعداد تقريره بعد ذلك.

الفرع الأول: مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الأخطاء والغش.

أولاً: أهم الإجراءات المتخذة من طرف المدقق الخارجي للإبلاغ عن الغش.

تتمثل أهم الإجراءات المتخذة للإبلاغ عن الغش فيما يلي:[1]

يجب على المدقق الخارجي أن يلتزم بمبدأ السرية الذي يمنعه من الإبلاغ عن الغش لأطراف ثالثة (مستخدمي القوائم المالية)؛

كما نص القانون 10-01 المادة 27 على أنه "في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين يتعين على المدقق إعلام وكيل الجمهورية المتخصص إقليمياً بذلك".

أما بالنسبة لإبلاغ مستخدمي القوائم المالية:

فيجب على المدقق الخارجي أن يبدي رأياً متحفظاً أو سلبياً إذا تبين أن الخطأ أو الغش يؤثر تأثيراً مادياً على القوائم المالية، وله الحق في الاطلاع على كل وثائق المؤسسة كما نصت المادة 31 من القانون 10-01 "يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية وبصفة عامة وكل الوثائق التابعة للهيئة أو المؤسسة، وأن يطلب كل التوضيحات والتفتيشات التي يراها لازمة" وإذا منعته إدارة المؤسسة من الاطلاع على كل الوثائق فإنه يصدر رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء رأيه حول تلك القوائم نتيجةً لوجود عراقيل في عملية التدقيق، ويمكن لمحافظ الحسابات أن ينسحب من عملية التدقيق عندما لا تتخذ المؤسسة إجراءات اتجاه الغش الذي يراه المدقق تضليلاً حتى ولو لم يكن هذا الغش يؤثر مادياً على القوائم المالية.

[1] الجريدة الرسمية القانون رقم 10-01 **يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المادة 31 والمادة 27، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 11 يونيو 2010، ص7.

الفرع الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الأخطاء والغش والإفصاح عنها.

أولاً: مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش.

تكمن مسؤولية المدقق الخارجي في حالة اكتشاف الغش في تأكيد حصول الغش في القوائم المالية أو تحريف جوهري في محتواها وقد تكون هناك تحريفات جوهرية في القوائم المالية لا يتم اكتشافها على الرغم من التخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بالشكل الصحيح وهذا حسب معيار التدقيق الدولي رقم (ISA 240).

يستوجب على المدقق الاستفسار من إدارة المؤسسة حول اكتشاف أي خطأ أو غش أو أي تصرف غير قانوني.

يجب على المدقق عند عملية التدقيق الأخذ بالحسبان مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية الناتج عن عمليات الغش ومنها:

- تساؤلات حول استقامة إدارة المؤسسة ونزاهتها؛
- حالات الاحتيال والغش المتورطة فيها الإدارة؛
- التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمناً تصميم وتشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة[1].

وتتمثل مسؤوليات اكتشاف الغش فيما يلي:[2]

ثانياً: مسؤولية الافصاح عن الأخطاء والغش.

اتفقت معايير التدقيق سواء الأمريكية منها أو المعيار الدولي رقم (240) على أن المدقق لا يعتبر مسؤولاً عن الافصاح عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية، وإنما تقتصر مسؤوليته في إبلاغ لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة فقط، وذلك حفاظاً على قواعد السلوك المهني التي تمنع المدقق من إفشاء أسرار

[1] معيار التدقيق الدولي رقم 240، مرجع سابق، ص10.
[2] معيار المراجعة الامريكي رقم (SAS 53)، **الغش والمراجع**، نقلاً عن:
https : //www.facebooc.com/groupmarafatalmohaspa/posts اطلع عليه يوم 2016/04/23، ص2.

عملائه، غير أن هناك بعض الحالات التي تستوجب من المدقق الإفصاح فيها عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية وهي:[1]

- حالة استدعاء المدقق للتحقيق بمعرفة القضاء، وكان هذا الاستدعاء مرتبط بالعميل؛
- حالة حصول المؤسسة محل التدقيق على تمويل حكومي، حيث يجب على المدقق ابلاغ الجهة المقرضة بأعمال الغش؛
- حالة الانسحاب من مهمة التدقيق ووجود استفسارات من المدقق اللاحق له حول الأمور المرتبطة بالتعاقد مع العميل.

الفرع الثالث: دوافع تحميل المدقق مسؤولية اكتشاف الخطأ والغش.

من المعروف أن المفهوم الذي يفسر مسؤولية المدقق، هو مفهوم الوظيفة الاجتماعية أو الدور الاجتماعي، إذ أن أبعاد هذا الدور هي التي تحدد مجال عمل هذا المدقق، والتبعات والمسؤولية المترتبة عليه، ليس اتجاه المساهمين فقط بل اتجاه الأطراف الأخرى، التي لها جميعها مصالح متباينة في المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة ويقرر عنها مدقق خارجي، ويوجد دوافع متعددة لدى الجهات المستفيدة من الكشوفات المالية، بخصوص تحميل المدقق لمسؤولية أكبر عن اكتشاف الأخطاء والغش، ومن هذه الدوافع ما يلي:[2]

- أنه بتحميل المدقق مسؤولية أكبر عن اكتشاف الأخطاء والغش يمكن للجهات المستفيدة الرجوع إليه ومطالبته بالتعويض عما يصيبهم من أضرار، في حالة اخفاقه في اكتشاف الأخطاء والغش؛
- أن تحميل لهذه المسؤولية يزيد من امكانية الاعتماد والوثوق بالكشوفات المالية وذلك من قبل الجهات المستفيدة من التقارير للجهة التي تقوم بالتدقيق؛
- أن قيام مدقق الحسابات بتخطيط التدقيق وتنفيذه، بما يمكنه من التأكيد بشأن خلو الكشوفات المالية من التحريفات الجوهرية، بسبب الأخطاء والغش يضفي الثقة من جانب الجهات المستفيدة من إفصاح المؤسسات المؤثرة في السوق؛
- أن وفاء مدقق الحسابات بهذه المسؤولية يزيد من ثقة المهتمين في إدارة المؤسسات، في أنها تقوم بمسؤولياتها الكاملة عن إعداد كشوفات مالية خالية من التحريفات الجوهرية.

---

[1] أحمد محمد نور وآخرون، مراجعة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 314.

[2] حسين أحمد دحدوح، **مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة على اكتشافه**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، مجلد 22، العدد1، 2006، ص ص 186-187.

علاوةً على ذلك فإن وفاء المدقق بهذه المسؤولية يعود بالنفع العام على المجتمع بشكل عام، وعلى مستخدمي الكشوفات المالية، وكذلك على إدارة المؤسسات وعلى المدقق نفسه بشكل خاص.

المطلب الثالث: تقرير المدقق الخارجي عن الغش وضرورة التزامه بالمبادئ الأخلاقية

يعتبر تقرير المدقق نهاية عملية التدقيق حيث يقوم المدقق بإعداد تقريره عن مدى خطورة الغش على القوائم المالية وتحديد ما إذا كان بالإمكان الاعتماد على هذه القوائم أم لا، لذا سنعرض في هذا المطلب تقرير المدقق الخارجي عن الغش والتزامه بالمبادئ الأخلاقية في ذلك.

الفرع الأول: التحولات التي طرأت على مسؤولية المدقق عن اكتشاف الخطأ والغش في ظل إجراءات ومعايير التدقيق.

إن تطور حاجات مستخدمي التقارير انعكست على وظيفة التدقيق وأهدافها، فقد كان اكتشاف الخطأ والغش هو الشغل الشاغل للمدققين في مراحل التدقيق الأولى، إلا أن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وظهور شركات الأموال التي تميزت بالحجم الكبير والعمليات بالغة التشابك والتعقيد، وانفصال الملكية عن الإدارة فيها أدى ازدياد أهمية تدقيق الحسابات كونها أداة الرقابة المهنية التي تُطمئن المساهمين على مدى عدالة التقارير المالية، وبالتالي أصبحت وظيفة التدقيق إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية وليس اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الموجودة في التقارير.

وبالتالي أصبح مدقق الحسابات يعتمد على أنظمة الرقابة الداخلية وتحول التدقيق إلى تدقيق اختياري يقوم على فحص عينة من الحسابات والتي يُفترض أنها تمثل المجتمع المأخوذة منه، وخير دليل على أن اكتشاف الأخطاء والغش ليس هدفاً لعملية التدقيق هو قرار القضاء الانجليزي عام 1897 والذي نص صراحةً على ذلك[1].

الفرع الثاني: تقرير المدقق عن الأخطاء المكتشفة والغش.

على المدقق أن يقوم بإبلاغ الادارة حال اكتشاف أي نوع من الخطأ أو الغش سواء كان ذلك مادياً أو غير مادي حيث يقوم بالاتصال مع المستوى الإداري الأعلى فالأعلى، ويجب عليه أن يطلب من الإدارة أن تقوم بتعديل البيانات المالية، وإذا استجابت الإدارة لطلب المدقق وقامت بالتعديل فإن المدقق

[1] المعيار المحاسبي الدولي رقم 240، مرجع سابق، ص7.

يقوم بإصدار تقرير نظيف حول البيانات المالية، أما إذا لم تستجب الإدارة فعليه أن يعطي تقريراً متحفظاً أو معاكساً (مخالفاً) وحسب الأهمية النسبية، مع إبداء الأسباب.

وإذا كان مجلس الإدارة متورطاً، فإنه يقوم بإبلاغ الإدارة العليا التي تخضع لسلطاتها في المؤسسة أو لجنة التدقيق أو قد يقوم بالاستشارة القانونية من أجل اتخاذ الاجراء اللازم.[1]

الفرع الثالث: وجوب تحلي المدقق الخارجي بمبادئ وسلوكيات أخلاقيات المهنة.

إن الغرض من مبادئ وقواعد جمعية المدققين بشأن أخلاقيات المهنة هو إرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم مهنة التدقيق.

وتعرف أخلاقيات المهنة بوجه عام على أنها:[2] "مجموعة من المبادئ أو القيم والتي تتمثل في القوانين، والقواعد التنظيمية، المواعظ الدينية، مواثيق العمل للجماعات المهنية مثل: المحاسبين ومواثيق السلوك في المنظمات المختلفة"

إن مبادئ أخلاقيات المهنة هي ضرورية وأساسية لنشاط التدقيق باعتبار أن مهنة التدقيق تقوم أساساً على الثقة في تأكيدها الموضوعي بشأن المخاطر والرقابة والحوكمة.

ومن هذا المنطلق فإن مبادئ أخلاقيات المهنة يمتد نطاقها إلى ما هو أبعد لكي تشمل أيضاً عنصرين أساسيين هما:[3]

- المبادئ الوثيقة الصلة بمهنة التدقيق وممارستها من طرف المدقق؛
- قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع من المدققين مراعاتها، وهي قواعد تعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية، كما أن المقصود بها توجيه السلوك الأخلاقي للمدققين.

أولاً: مبادئ أخلاقيات المهنة

من المتوقع من المدققين أن يطبقوا المبادئ الآتية ويتمسكوا بها:

حيدر صباح حسن وآخرون، **دور المدقق الخارجي في كفاءة وجودة الأداء المحاسبي**، مجلة دنانير، العدد4، ديوان الرقابة المالية،
[1] دائرة الشؤون الفنية والدراسات، ص17.
[2] ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص 103.
[3] https://na.theua.org/-guidance 2016/04/26 اطلع عليه يوم

1) **الاستقامة:** استقامة المدققين من شأنها إرساء دعائم الثقة وهذا ما يشكل الأساس للاعتماد على آرائهم وأحكامهم.

2) **الموضوعية:** يجب على المدققين مراعاة أرفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العمل الذي يكونون بصدد فحصه.

3) **السرية:** على المدققين أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يتلقونها أو يطلعون عليها، وعليهم ألا يفصحوا عن تلك المعلومات بدون الحصول على الإذن أو التفويض المناسب اللازم، وذلك ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني بالإفصاح عن تلك المعلومات.

4) **الكفاءة:** على المدققين أن يستخدموا المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات التدقيق.

ثانياً: قواعد السلوك المهني

1) **الاستقامة:** على المدققين أن:

- يؤدوا أعمالهم بنزاهة وحرص وشعور بالمسؤولية؛
- يلتزمون بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم وفقاً للقوانين المعمول بها وأصول المهنة؛
- ألا يتعمدوا أن يكونوا طرفاً في أي نشاط غير مشروع أو يقوموا بأي أفعال أو تصرفات تسيئ إلى مهنة التدقيق أو إلى المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها؛
- أن يراعوا ويسهموا في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها.

2) **الموضوعية:** على المدققين:

- ألا يشاركوا في أي نشاط أو علاقة قد تسيء إلى تقييمهم المحايد، ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها؛
- ألا يقبلوا أي شيء من شأنه أن يسيء إلى تقديرهم المهني؛
- أن يفصحوا عن كافة الحقائق المادية المعلومة منهم والتي قد يكون من شأن عدم الافصاح عنها تحريف أو تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.

3) **السرية:** على المدققين:

- التبصر في استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق أداء واجباتهم؛

- عدم استخدام تلك المعلومات لأجل أي منفعة شخصية أو على نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى مشروعية وأخلاقية أهداف المؤسسة التي يعملون بها أو لصالحها.

4)**الكفاءة:** على المدققين:

- ألا يؤدوا سوى الخدمات التي تكون لديهم المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها؛
- أن يؤدوا خدمات التدقيق الخارجي وفقاً للمعايير الدولية للمهنة لممارسة التدقيق الخارجي؛
- أن يعملوا باستمرار على تحسين مهاراتهم وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

خلاصة الفصل

بناءً على ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من مفهوم الغش وأنواعه ومسؤوليات المدقق الخارجي اتجاه الغش التي تقع على عاتقه، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الغش، وللوصول إلى رأي مستقل وموضوعي يجب على المدقق العمل وفق ما يحدده القانون والمعايير الدولية وأن يلتزم بمبادئ وسلوك أخلاقيات المهنة من خلال مسؤولياته والتزاماته اتجاه المؤسسة وما يتعرض له من مسائلة قانونية عند تقصيره في أداء مهامه.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لعينة من

محافظي الحسابات

تمهيد

قصد معرفة أهمية التدقيق الخارجي ومدى مساهمته في اكتشاف الأخطاء والغش، سيتم دراسة هذه الأهمية من خلال إجراء دراسة ميدانية بإسقاط متغيرات الدراسة على البيئة الجزائرية، حيث اعتمدنا على أسلوب التحري المباشر باستخدام الاستبيان الذي يعتبر من أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات.

وقد قسم هذا الاستبيان إلى أربع محاور أساسية وتم توزيع أسئلة المحاور على كل من له علاقة بالموضوع محل الدراسة، سواء كانت علاقة عملية كالباحثين والأكاديميين أو علاقة مهنية كمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين بالإضافة إلى المكلفين بالمحاسبة في المؤسسات، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما كالتالي:

المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج استمارة البحث.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار نتائج التحليل الاحصائي الذي تم التوصل إليه عند إجراء الدراسة الميدانية، من خلال أداة القياس (الاستبانة) التي تم إعدادها مسبقاً وتعديلها وفق ملاحظات المحكمين، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة من المؤسسات ومحافظي الحسابات.

المطلب الأول: منهجية الدراسة والطريقة المتبعة

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة باستخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي، قصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الدراسة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، حيث تتمحور الدراسة على أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة الميدانية.

وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات وهما:

1) **البيانات الثانوية:** بغية معالجة الاطار النظري اتجهنا إلى مصادر البيانات الثانوية وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والمجلات والمراجع والأبحاث والدراسات السابقة، المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تتعلق بأهمية التدقيق الخارجي في اكتشاف الغش في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
2) **البيانات الأولية:** وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية حيث تم الاعتماد بنسبة كبيرة على الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة، وقد قسمت هذه الاسئلة إلى أربعة أجزاء حسب فرضيات الدراسة ومن ثم قمنا بطرح الاستبيان على عينة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين وأساتذة مختصين لولاية المسيلة ومجموعة من المؤسسات.

هذا وقد تم تجميع بيانات الدراسة الميدانية من خلال الجمع بين أسلوبي الاستبيان والحوار في آن واحد، وبالرغم مما استلزمه الأمر من جهد وزمن إلا أنه كان له الأثر الإيجابي من ارتفاع درجات الاستجابة في استيفاء الأغلبية من استمارات الاستبيان.

الفرع الثاني: الطريقة المتبعة

وتتضمن مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

عند اختيار مجتمع الدراسة تم انتقاء عينة من الأشخاص ذوي الاختصاص الذين تتوفر لديهم الخبرة المهنية (العملية) والعلمية وقد شملت هذه الدراسة ولاية المسيلة وتتمثل العينة المختارة في مجتمع الدراسة وهي كالتالي:

- عينة من محافظي الحسابات؛
- عينة من المحاسبين المعتمدين والخبراء المحاسبين؛
- محاسبي مؤسسة السونلغاز والصومباك لولاية المسيلة؛
- عينة من الأساتذة الجامعيين.

تم وضع الفئات الأربعة من أجل أخذ جميع الآراء ووجهات النظر المختلفة، حيث تم اختيار محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لأن لهم علاقة مباشرة بالموضوع من الجانب العلمي ورأيهم كطرف خارجي عن المؤسسة، أما المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية فيعتبرون طرف من داخل المؤسسة وعلى إطلاع تام بنظم المعلومات المحاسبية، وتم اعتماد رأي الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق لاعتبارهم باحثين في هذا المجال من الجانب النظري.

ثانياً: عينة الدراسة

عند توزيع الاستبيان لم نحدد حجم العينة مسبقاً وذلك نظراً للصعوبات التي واجهت سير العملية كعدم الجدية والتماطل في الرد وفي بعض الأحيان الرفض، حيث كان حجم عينة الدراسة يتطابق مع الاستبيانات المسترجعة مع محاولة التوفيق بين الفئات لكي يكون هناك توازن في الآراء.

وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 42 استبانة، حيث اعتمدنا التسليم المباشر وأحياناً بواسطة الزملاء، وبعد استلام الاستمارات والقيام بعملية الفرز والتبويب تقرر الإبقاء على 40 استمارة من أصل 42 وهذا راجع إلى نقص الإجابة أو بسبب الضياع أو عدم استلامها.

وللتوضيح أكثر قمنا بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): نتائج توزيع واسترجاع الاستمارات

البيان	التكرار	النسبة%
الاستمارات الموزعة	42	100
الاستمارات المسترجعة	40	95
الاستمارات غير المسترجعة	2	5
الاستمارات الصالحة للاستعمال	40	95

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات (spss)

الشكل رقم(3-1): يوضح بشكل مبسط نتائج توزيع واسترجاع الاستمارات

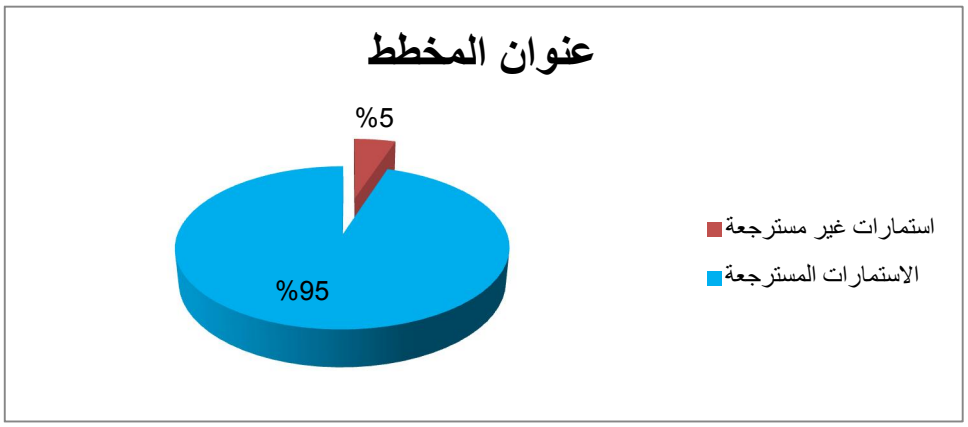

نلاحظ من خلال الجدول (3-1) أن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة بلغ 42 استمارة، منها 40 تم استرجاعها وهو ما يمثل نسبة 95% من حجم العينة، في حين لم يتم استرجاع 2 أي بنسبة 5 % من العدد الإجمالي، وبعد تفحصنا للاستمارات المسترجعة تبين أن كل الاستمارات صالحة للتحليل وهو ما نلمس وجود نية صادقة في التعامل بجدية مع الاستمارات المسترجعة من قبل أفراد العينة المستهدفة.

المطلب الثاني: حدود وأدوات الدراسة

الفرع الأول: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة التطبيقية فيما يلي:

أولاً: الحدود الزمنية: ويقصد بها فترة توزيع واسترداد الاستمارات، حيث امتدت الدراسة إلى ما يقارب أسبوع خلال الفترة الممتدة من 05/02 إلى 2016/05/12.

ثانياً: الحدود البشرية: ونقصد بها الأشخاص الذين تم التعامل معهم خلال فترة التربص، حيث تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المهنيين (محافظي الحسابات وخبراء محاسبيين ومحاسبين معتمدين)

بالإضافة إلى أساتذة أكاديميين وباحثين، حيث كانت كل الفئات المستهدفة من خلال الاستمارة من المتحصلين على شهادة في المالية أو المحاسبة، أو من لهم خبرة مهنية في هذا المجال.

ثالثاً: الحدود الموضوعية: ويقصد بها البيانات الخاصة بالموضوع والتي تُعرف بالمحاور، حيث تم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى أربعة محاور:

المحور الأول: استقلالية ونزاهة المدقق الخارجي وموضوعيته

المحور الثاني: كفاءة وخبرة المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات والغش

المحور الثالث: تأثير الغش على تقارير المؤسسة

المحور الرابع: مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الغش

فيما يخص الاستبيان تم إعداد 21 سؤال وتم مواءمة الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي الذي يحمل خمسة إجابات وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء وإجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة وذلك من خلال أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان:

الجدول رقم (3-2): مقياس ليكارت الخماسي المعدل بما يخدم أهداف الدراسة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الفرع الثاني: أدوات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الحصول على البيانات اللازمة في الجانب التطبيقي من خلال توزيع استمارة استبيان وقد تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics V22) وكذلك برنامج (Excel 2007) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الحصول على دلالات ذات معنى ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة:

1) **التكرارات والنسب المئوية:** بغية التفريق بين فئات العينة، بناءً على المعلومات الشخصية لأفرادها بغية معرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم اعتماد المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.
2) **المتوسط الحسابي:** باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، فقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجوبين على الاستبيان من فئات الدراسة، حيث تم اعتماد الوسط الحسابي لإجابات المشاركين مؤشرا لتحديد رأيهم.
3) **معامل ألفا كرونباخ:** (Alpha Cronbach's) لقياس مدى ثبات محاور الدراسة.
4) **معامل صدق محاور الدراسة:** وهو عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل الثبات.
5) **مقاييس التشتت:** (الانحراف المعياري).
6) **اختبار التوزيع الطبيعي:** كولمجروف–سمرنوف (Kolmogorov–Smirnov Test) **أو**(Tes–denormalité) لمعرفة نوع توزيع البيانات لكل فقرة ومحور (هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا).
7) **اختبار (One Sample T tes)** لكل فقرات المحاور ولكل مجموع أسئلة محاور الاستبيان.

ويعد هذا الاختبار قاعدة قرار قبول أو رفض الفرضيات الموضوعة في هذه الدراسة حسب مقياس ليكارت الخماسي مع بعض التعديل في العبارات بما يخدم أهداف الدراسة، فهو كما تم استخدامه في الدراسة حيث عندما يكون مستوى (t) المعنوية (sig) أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وقد تم فرض مستوى المعنوية للدراسة نسبة 0.05.

المطلب الثالث: محتوى الاستبيان ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول: محتوى الاستبيان

يحتوي هذا الاستبيان على مقدمة لتقديم موضوع الدراسة من أجل فهم الموضوع، كما وضحنا أن جميع البيانات التي سنحصل عليها ستستخدم في إطار البحث العلمي وفقط.

تم تقسيم عناصر الاستبيان إلى قسمين رئيسيين هما كالتالي:

القسم الأول: شمل هذا القسم المعلومات الشخصية لأفراد العينة وتتضمن: المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية.

القسم الثاني: يتعلق بفرضيات الدراسة وأسئلتها حيث قسم هذا الجزء إلى أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: يتضمن (07) فقرات تتعلق بالفرضية الأولى وهي: مدى استقلالية ونزاهة المدقق الخارجي وموضوعيته.

المحور الثاني: تضمن (05) فقرات تتعلق بالفرضية الثانية "دور كفاءة وخبرة المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات والغش"

المحور الثالث: تضمن (04) فقرات تتعلق بالفرضية الثالثة "مدى تأثير الغش على تقارير المؤسسة"

المحور الرابع: تضمن (05) فقرات تتعلق بالفرضية الرابعة: "مدى مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الغش"

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع: ويتمثل في الغش في القوائم المالية.

المتغير المستقل: ويتمثل في أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ومدى الاعتماد عليه كأداة لمواجهة الغش.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج استمارة البحث

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان تم جمع البيانات وتبويبها وعرضها في جداول باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) بغية الوصول إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

المطلب الأول: تحليل استمارة الاستبيان المتعلقة بالبيانات الشخصية

فيما يلي سيتم تحليل الجداول المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الأفراد المدروسة:

الجدول رقم (3-3): توزيع متغيرات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage
Valide	ليسانس	20	0,50
	ماستر	7	5,71
	دكتوراه	3	5,7
	شهادات اخرى	10	025,
	Total	40	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

الشكل رقم(3-2): شكل مبسط لتوزيع متغيرات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

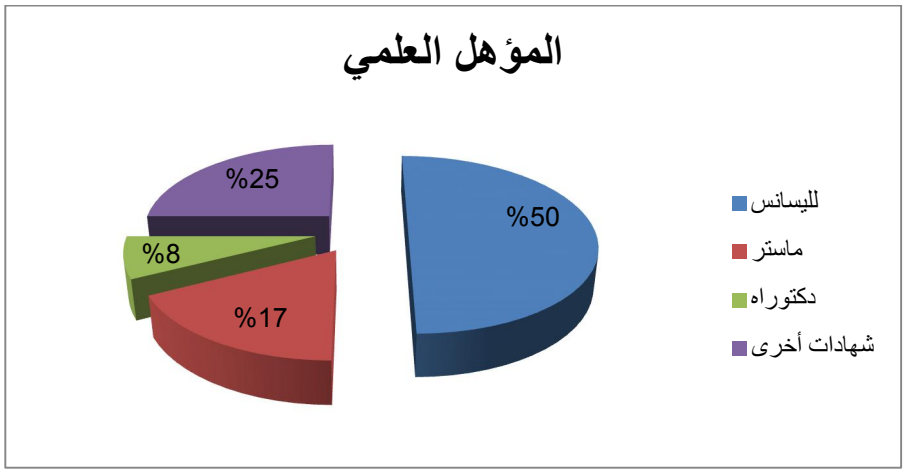

من خلال الجدول رقم(3-3) يتبين أن معظم أفراد العينة المدروسة وبنسبة 50.0% أي ما يعادل 19 فرد من أصل 40 فرد من حاملي شهادة ليسانس، ونسبة 17.5% و7.5% على التوالي لكل من

حاملي شهادة الماستر وشهادة الدكتوراه أي بمجموع 10 أفراد من إجمالي أفراد العينة وهو يدل على أن المؤسسة تعتمد وبشكل كبير على حاملي الشهادات الجامعية في التوظيف، و 25.0% من حاملي شهادة تكوينية في المجال مما يبين الاعتماد الكبير على العنصر البشري من ذوي الكفاءة العالية وأصحاب الشهادات الجامعية خاصة في مجال التخصص.

الجدول رقم (3-4) توزيع متغيرات أفراد العينة حسب الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage
Valide	استاذ جامعي	3	7.5
	محافظ حسابات	3	7.5
	محاسب معتمد	8	20.0
	مهن أخرى	26	65.0
	Total	04	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

الشكل رقم(3-3): شكل مبسط لتوزيع متغيرات أفراد العينة حسب الوظيفة

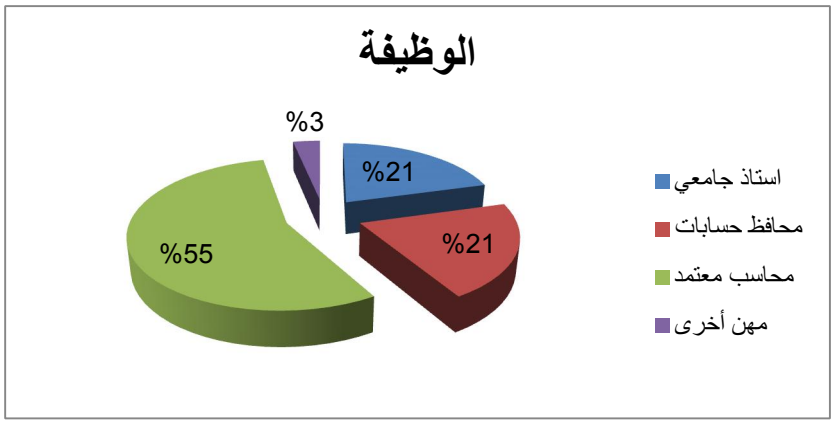

يبين الجدول رقم(3-4) أن الفئة السائدة هي فئة مهن أخرى بنسبة تقدر بـ 65.0% من مجموع أفراد العينة المدروسة و20% محاسب معتمد في حين كانت نسبة الأساتذة الجامعيين ومحافظي الحسابات و7.5% ، 7.5 %.

الجدول رقم (3-5): توزيع متغيرات أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

		التكرار	Pourcentage
Valide	أقل من 5 سنوات	7	5,17
	من 5 إلى 10	14	0,53
	من 11 إلى 15	7	5,17
	أكثر من15	12	0,30
	Total	04	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

الشكل رقم(3-4): شكل مبسط لتوزيع متغيرات أفراد العينة حسب الخبرة

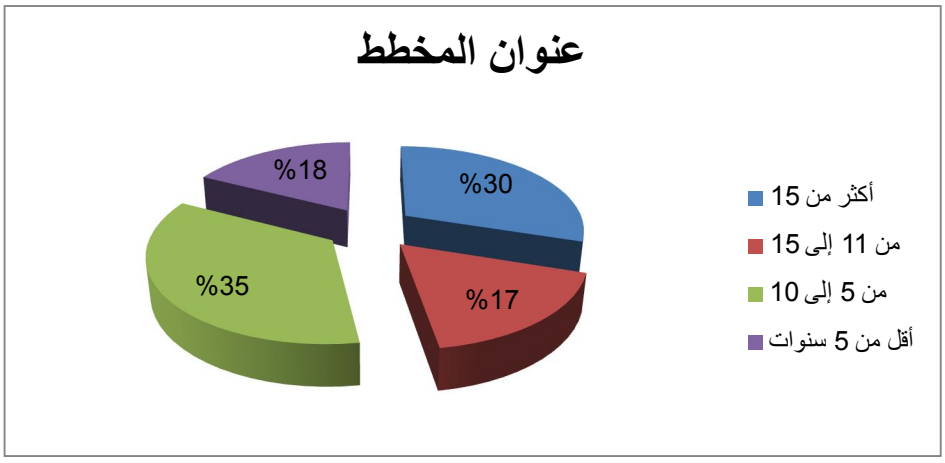

من خلال نتائج الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقدر ب 35.0% وهم الذين تتحصر سنوات خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات مما يعني أن المؤسسات تركز بشكل كبير على أصحاب الخبرة من ذوي التجربة في الميدان، وكانت نسبة 17.5% للذين تتراوح خبرتهم أقل من 5 سنوات مما

يدل على أن المؤسسات تضخ عاملين جدد لتجديد العنصر البشري و 17.5% من تتجاوز خبرتهم 11 سنة وأقل من 15 سنة و 30.0% للذين تتعدى سنوات خبرتهم 15 سنة مما يدل على أن المؤسسات تعتمد على ذوي الخبرة في الميدان.

المطلب الثاني: اختبار فقرات محاور الدراسة وصحة فرضيات الاستبيان

بعد عرض الاستمارة على لجنة من المحكمين (أنظر الملحق 01) والمتكونة من (05) أساتذة جامعيين وذلك من أجل الحكم على مدى انتماء الفقرات للمحاور التي تم تحديدها ودرجة تناسب الاستمارة من حيث صياغتها بنائيا ولغويا، وبعد الأخذ بآراء الأساتذة المحكمين اختيرت العبارات اللازمة التي أجمعوا عليها وعدلت الجمل التي اقترحوا تعديلها وإعادة صياغتها وكل ذلك تم بعد عرضها على الأستاذ المشرف والموافقة عليها.

الفرع الاول: اختبار ثبات وصدق أسئلة المحاور الأربعة

1) **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

ومعامل الثبات يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمه المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً.

2) **معامل الصدق:** يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول رقم (3-6): ثبات وصدق عبارات محاور الاستبيان

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	7	.619	.786
المحور الثاني	5	.693	.832
المحور الثالث	4	.680	.824
المحور الرابع	5	.701	.837
الإجمالي	21	.673	.820

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات كانت كلها تفوق 0.6 بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان حيث قدر معامل ثبات وصدق المحور الأول على التوالي بهذا الترتيب 0.619 ، 0.786 وهي تدل على مستوى مقبول من ثبات أداة القياس ومصداقيتها.

في حين قدر معامل ثبات وصدق المحور الثاني على التوالي بهذا الترتيب 0.693 ، 0.832 وهي ذات ثبات ومصداقية معتبرة.

أما بالنسبة للمحور الثالث فقُدر الثبات والصدق على التوالي بهذا الترتيب 0.680 ، 0.824 وهي نفس ملاحظة المحور الأول والثاني.

أما بالنسبة للمحور الرابع فقُدر الثبات والصدق على التوالي بهذا الترتيب 701. 0 و837. 0 وهي تدل على مستوى مقبول أيضا من ثبات أداة القياس ومصداقيتها

بذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات عبارات استبيان الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3) اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف– سمرنوف Kolmogorov–Smirnov Test أو (Tests de normalité):

تم استخدام الاختبار الطبيعي لمعرفة مدى إتباع فقرات الاستبيان للتوزيع الطبيعي، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول التالي:

الجدول رقم (3–7): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان

المحاور	Kolmogorov–Smirnov[a]	
	رقم المحور قيم t	Sig 0.05المعنوية
المحور الأول A		267.
Bالمحور الثاني		223.
Cالمحور الثالث		.172
Dالمحور الرابع		214.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة Sig لكل محور أكبر من0.05 وهي ذات مستوى دلالة إحصائية وهذا يعني أن فقرات الاستبيان تقترب بشكل كبير من التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: اختبار فقرات محاور الدراسة وصحة فرضيات الاستبيان

سنقوم بدراسة وتحليل المحاور الأربعة من الاستبيان.

➢ **الاتجاه العام لفقرات المحور الأول:** سنتطرق في ما يلي لمدى استجابة أفراد العينة لعناصر المحور الأول بعد عرض جدول يبين ترتيب العبارات، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-8): يبين ترتيب العبارة من خلال أهميتها بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط في المحور.

مجال المتوسط الحسابي	من 01 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	4.20 إلى 5
درجة الموافقة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا

الجدول رقم (3-9): الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الأول

العبارة	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	معامل الاختلاف	الرتبة
المدقق الخارجي طرف محايد بين مجلس الإدارة والإدارة	4.47	0.59	**موافق بشدة**	**13.20**	**2**
استقلالية وحياد المدقق الخارجي يعزز الثقة في التقارير المالية	3.90	0.70	**موافق بشدة**	**17.95**	**4**
إصدار المدقق لتقرير متحفظ يؤدي إلى تغيير المدقق من طرف المؤسسة	3.60	0.81	**موافق**	**22.5**	**5**
يعتمد مستخدمو القوائم المالية على تقرير المدقق لمعرفة مصداقية القوائم المالية	4.47	0.59	**موافق بشدة**	**13.20**	**3**
يقوم المدقق الخارجي بعمله دون أي اعتبار للمصلحة الشخصية أو لرغبات الادارة	3.82	0.84	**موافق**	**21.99**	**7**
يساعد المدقق الخارجي المؤسسة على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرس الثقة بين أصحاب المصالح	3.97	0.43	**موافق**	**10.83**	**1**
يلتزم المدقق الخارجي بحفظ أسرار المؤسسة محل التدقيق	3.6	0.81	**موافق بشدة**	**22.5**	**6**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.97	0.68	**موافق بشدة**		

مصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

من خلال الجدول رقم (3-9): نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول التي تم التوصل إليها والبالغة (07) فقرات كانت في مجملها مرتفعة، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الأول بلغ (3.97)، وبلغ الانحراف المعياري العام (0.68)، ما يعني أن نسبة تشتت إجابات أفراد العينة على مضمون عبارات المحور الأول من الاستبيان ضعيفة، وعليه تشير النتائج إلى وجود قناعة لدى عينة الدراسة بأن المدقق الخارجي ذو استقلالية ونزاهة وموضوعية، ويمكن تحليل فقرات المحور الأول كالتالي:

- جاءت الفقرة "يساعد المدقق الخارجي المؤسسة على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرس الثقة بين أصحاب المصالح" في المرتبة الأولى هذه الفقرة حققت وسطاً حسابياً قدره (3.97) وبانحراف معياري (0.43)، وبمستوى موافق.
- في حين جاءت الفقرة "يقوم المدقق الخارجي بعمله دون أي اعتبار للمصلحة الشخصية أو لرغبات الادارة" في المرتبة الأخيرة من الترتيب بمتوسط حسابي قدره (3.82) وبانحراف معياري (0.84) بدرجة موافق.

❖ **اختبار صحة الفرضية الأولى**

1) **الفرضيات**

فرضية العدم H_0:لا يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية.

لفرضية البديلة H_1: يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية.

T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.684

➢ **إيجاد T المحسوبة**

الجدول رقم (3-10): يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الأولى

Test sur échantillon unique			
	Valeur de test = 2.8		
	المحسوبةt	**Sig. (bilatéral)**	**Intervalle de confiance de la différence à 95 %**
A	**17.075**	**00.0**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

إذن: T المحسوبة = 17.075

القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (**17.075** > 1.684) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v= 39 ومنه نستدل على أن المدقق الخارجي يتمتع بالاستقلالية والنزاهة في أداء مهامه وموضوعيته في ذلك.

الجدول رقم (3-11): الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الثاني

العبارة	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	معامل الاختلاف	الرتبة
على المدقق أن يكون على درجة عالية من المعرفة في مجال التدقيق	4.25	0.43	**موافق بشدة**	**10.12**	**1**
يكتسب المدقق الخارجي العناية المهنية اللازمة لتحديد مواطن الغش في القوائم المالية	4.25	0.49	**موافق بشدة**	**11.53**	**2**
يتوفر لدى المدقق الخارجي الكفاءة والمهارة المهنية في تنفيذ عمليات التدقيق	4.17	0.54	**موافق**	**12.95**	**4**
يُعتبر المؤهل العلمي مُهماً للمدقق حتى يكون متمكناً في عمله وقادراً على إبداء الرأي المناسب	4.15	0.53	**موافق**	**12.77**	**3**
يُعتبر اخفاق المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة	4.1	0.77	**موافق**	**18.78**	**5**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.14	0.55	**موافق**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

يشير الجدول رقم (3-11): إلى أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني التي تم التوصل إليها تتراوح بين (4.1-4.25)، وبانحرافات معيارية تتراوح بين (0.43-0.77) بدرجة تقديرية بين موافق وموافق بشدة، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (4.14) بانحراف معياري عام قدره (0.55)، وهذا يعني أن اتجاه إجابات أفراد العينة كان إيجابي مما يعني عدم وجود تشتت لفقرات المحور الثاني، ويمكن تحليل فقرات المحور كالتالي:

- حصلت الفقرة "على المدقق أن يكون على درجة عالية من المعرفة في مجال التدقيق" على الترتيب الأول في هذا المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.25) وقُدر الانحراف المعياري ب (0.43) بدرجة موافق بشدّة.
- في حين حصلت الفقرة "يُعتبر إخفاق المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة" على المرتبة الأخيرة ونالت متوسط حسابي قدره (4.1) وبانحراف معياري (0.77) بدرجة موافق.

❖ **اختبار صحة الفرضية الثانية**

2) **الفرضيات**

فرضية العدم H_0: لا تساهم كفاءة وخبرة المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات والغش.

الفرضية البديلة H_1: تساهم كفاءة وخبرة المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات والغش

T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.684

- **إيجاد T المحسوبة**

الجدول رقم (3-12): يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الثانية.

Test sur échantillon unique			
	Valeur de test = 2.8		
	المحسوبةt	**Sig. (bilatéral)**	**Intervalle de confiance de la différence à 95 %**
b	**796.19**	**.000**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

إذن: T المحسوبة = 19.796

القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (**19.796>** 1.684) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=39 ومنه نستدل على أن كفاءة وخبرة المدقق الخارجي تساهم في اكتشاف التحريفات والغش الواقع في الدفاتر الحسابية والقوائم المالية.

الجدول رقم (3-13): الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الثالث

العبارة	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	معامل الاختلاف	الرتبة
إن نوع الخطأ والغش سوف يؤثر على الرأي في القوائم المالية	4.15	0.62	**موافق**	**14.94**	**4**
عدم اتخاذ المنشأة لإجراءات اتجاه الغش يؤدي إلى تضرر سمعتها	4.1	0.59	**موافق**	**14.39**	**3**
يحرص المدقق الخارجي على إبلاغ إدارة المؤسسة بالأخطاء وحالات الغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره	4.3	0.56	**موافق بشدة**	**13.02**	**1**
عدم اكتشاف حالات الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية يؤثر على الوضع المالي للمنشأة	4.1	0.54	**موافق**	**13.17**	**2**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.16	0.58	**موافق**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات(spss).

نلاحظ من خلال الجدول (3-13) أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثالث التي تم التوصل إليها والبالغة (04) فقرات كانت في مجملها مرتفعة، وهذا ما يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.16)، في حين بلغ الانحراف المعياري (0.58)، مما يعني أن نسبة التشتت في إجابات أفراد العينة على مضمون فقرات المحور ضعيفة، وبذلك يمكن القول بأن الأخطاء والغش يؤثر على تقارير المؤسسة، ومنه يمكن تحليل فقرات المحور الثالث من الاستبيان كالتالي:

- جاءت الفقرة "يحرص المدقق الخارجي على إبلاغ إدارة المؤسسة بالأخطاء وحالات الغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره" في الترتيب الأول من التحليل حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.3) بانحراف معياري (0.56) عند مستوى تقدير موافق.
- واحتلت الفقرة "إن نوع الخطأ والغش سوف يؤثر على الرأي في القوائم المالية" المرتبة الأخيرة من التحليل بمتوسط حسابي قدره (4.15) وانحراف معياري (0.62) بتقدير موافق بشدّة.

❖ **اختبار صحة الفرضية الثالثة**

3) **الفرضيات**

فرضية العدم H_0: لا يؤثر الغش على تقارير المؤسسة

لفرضية البديلة H_1: يؤثر الغش على تقارير المؤسسة

T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.684

➢ **إيجاد T المحسوبة**

الجدول رقم (3-14): يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الثالثة.

Test sur échantillon unique			
	Valeur de test = 2.8		
	المحسوبةt	**Sig. (bilatéral)**	**Intervalle de confiance de la différence à 95 %**
C	**14.87**	**.000**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

إذن: T المحسوبة = 14.87

القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (**14.87** > 1.684) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=39 ومنه نستدل على أن الغش يؤثر على تقارير المؤسسة وبالتالي يؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

الجدول رقم (3-15): الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الرابع

العبارة	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	معامل الاختلاف	الرتبة
تقع المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف حالات الغش على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة الداخلية في المؤسسة وإدارتها	4.45	0.59	**موافق بشدة**	**13.25**	**1**
تؤثر المسؤولية المدنية على إلزام المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية	4.07	0.69	**موافق بشدة**	**16.95**	**4**
يذكر المدقق الخارجي جميع حالات الغش والأخطاء المكتشفة في تقريره	4.37	0.74	**موافق**	**16.93**	**3**
المسؤولية التي يتحملها المدقق الخارجي تلزمه على بذل العناية المهنية اللازمة في تنفيذ مهامه	4.4	0.59	**موافق**	**13.41**	**2**
يُعتبر المدقق الخارجي هو المسؤول على حماية المؤسسة من حالات الغش والتلاعب	3.92	0.72	**موافق**	**18.37**	**5**
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4.24	0.66	**موافق**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات (SPSS)

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه والتفصيل في إجابات أفراد العينة وعرضها بشكل مبسط نلاحظ أن آراء المستجوبين والاتجاه العام لجل إجاباتهم كان كله موافق إلى موافق بشدة ما يدل على أن أفراد العينة على قناعة بأن المدقق الخارجي مسؤول عن اكتشاف الغش والتحريفات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (4.24) باتجاه عام موافق وانحراف معياري عام (0.66) مما يشير إلى أن تشتت القيم حول المتوسط الحسابي لمضمون عبارات المحور الرابع ضعيف، ونلاحظ من خلال الجدول أنه:

- قد جاءت الفقرة "تقع المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف حالات على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة الداخلية في المؤسسة وإدارتها" بالمرتبة الأولى باتجاه عام موافق بشدّة وبمتوسط حسابي (4.45) وانحراف معياري (0.59).

- أما المرتبة الأخيرة فكانت للفقرة "يُعتبر المدقق الخارجي هو المسؤول على حماية المؤسسة من الاحتيال والاختلاس" فقد قُدر المتوسط الحسابي لها ب (3.92) باتجاه عام موافق وانحراف معياري (0.72).

❖ **اختبار صحة الفرضية الرابعة**

4) **الفرضيات**

فرضية العدم H_0: لا تساهم مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الغش.

لفرضية البديلة H_1: تساهم مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الغش.

T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.684

- **إيجاد T المحسوبة**

الجدول رقم (3-16): يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الرابعة

Test sur échantillon unique			
	Valeur de test = 2.8		
	المحسوبةt	**Sig. (bilatéral)**	**Intervalle de confiance de la différence à 95 %**
D	**16.642**	**.000**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

إذن: T المحسوبة =16.642

القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (**16.642** > 1.684) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=39 ومنه نستدل على أن المدقق الخارجي مسؤول الخارجي أمام المؤسسة محل التدقيق باكتشاف حالات الغش والاحتيال.

المطلب الثالث: معامل الارتباط لمحاور الاستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد نوع الارتباط بين المحاور الأربعة للاستبيان وتحديد نوع العلاقة بينهم.

حساب معاملات الارتباط للمحاور الأربعة: سيتم حساب معاملات الارتباط بين المحاور الثلاث وتحديد أقوى وأضعف ارتباط باستخدام معامل الارتباط سبيرمان

الجدول رقم (3-17): معاملات الارتباط بين المحاور الاربعة

المحاور المحددة	معامل الارتباط Rho de Spearman	نوع الارتباط
A , B	.113**	موجب
A , C	.094**	موجب
A , D	.406**	موجب
B ,C	.422**	موجب
B,D	.557**	موجب قوي
D,C	.436**	موجب

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا مخرجات(spss).

بعد دراسة الجدول السابق نلاحظ أن العلاقة بين المحاور طردية وذات دلالة إحصائية، كما هو موضح في الجدول.

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش في المؤسسة الاقتصادية، وتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لعينة من محافظي الحسابات والأكاديميين المختصين في المحاسبة وكذا بعض المهنيين والمحاسبين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكل هذا من أجل معرفة آراء عينة الدراسة لولاية المسيلة واتجاهاتها، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تمارس الأساليب السلبية وبعض المعاملات غير القانونية وأن التدقيق الخارجي له أهمية ودور في اكتشاف وتقليل هذه الممارسات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

أدى التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المنشآت، إضافةً إلى انفصال الملكية عن الادارة، إلى ازدياد في أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في عملية الرقابة والضبط المالي والوقوف على شفافية وصحة التقارير المنشورة من طرف المؤسسات باعتباره هيئة محايدة تعمل على زيادة مصداقية التقارير، كما أن لمهنة التدقيق الخارجي أهمية تتمثل في إبداء الرأي عن صحة وعدالة القوائم المالية وخلوها من أي غش أو تحريف مادي.

وعلى هذا الأساس هدفت هذه الدراسة إلى معرفة" مدى أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش في المؤسسة الاقتصادية"، واستناداً إلى الدراسة النظرية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج والمقترحات التالية:

- **عرض نتائج البحث:**

أولاً :نتائج اختبار الفرضيات

بعد القيام بالدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية المتمثلة في الاستبيان من جهة أخرى، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة" باستقلالية ونزاهة المدقق الخارجي وموضوعيته"، أثبتت نتائج المحور الأول من الدراسة توافق كبير من طرف مجتمع الدراسة مما يثبت صحة الفرضية وعليه يمكننا قبول الفرضية الأولى وهي أن المدقق الخارجي يتمتع بالاستقلالية والنزاهة أثناء أداء عمله، فأغلبية المستجوبين يقرون باستقلالية المدقق وحياديته في إبداء رأيه وأنه لا يستجيب للضغوط الممارسة عليه من طرف إدارة المؤسسة.

أما الفرضية الثانية فتتعلق" بكفاءة وخبرة المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات وحالات الغش" فأغلب أفراد العينة يؤكدون على أن كفاءة وخبرة المدقق الخارجي تساعده على امكانية اكتشاف الأخطاء وحالات الغش في القوائم المالية، حيث تساهم الكفاءة والخبرة المهنية في ترشيد الحكم على الأخطاء والغش.

أما بخصوص الفرضية الثالثة والتي تتعلق" بتأثير الغش على تقارير المؤسسة "فقد أشارت نتائج أفراد العينة إلى وجود تأثير للغش على تقارير المؤسسة، وبالتالي عدم اكتشاف الأخطاء والغش بالقوائم المالية يؤثر على الوضع المالي للمؤسسة مما يؤدي إلى تضرر سمعتها.

وأخيراً ما يخص الفرضية الرابعة والتي تعلقت" بمسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن حالات الغش "فإن معظم إجابات أفراد العينة تأكد بأن المدقق الخارجي مسؤول عن عملية الكشف عن الغش وأنه بإمكانه اكتشاف الغش والتلاعبات الموجودة بالقوائم المالية وذلك ببذله العناية المهنية اللازمة.

ثانياً: نتائج الدراسة

1) يعتبر كل من التأهيل العلمي والعملي والمعرفة بمعايير التدقيق المتعارف عليها نقاط إيجابية في كفاءة المدقق الخارجي؛
2) يهدف عمل المدقق الخارجي إلى إبداء الرأي الفني المحايد على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل التدقيق مع ضرورة إيصال الرأي إلى الأطراف ذات الصلة؛
3) تكمن مسؤوليات المدقق الخارجي في التأكد من صحة القوائم المالية للمؤسسة وخلوها من الغش والأخطاء والتحريف الجوهري فيها؛
4) يعمل التدقيق الخارجي على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية، وهذا من خلال إعداد التقرير النهائي للمدقق الذي يساهم في إعطاء صورة صادقة عن القوائم المالية للمؤسسة؛
5) استقلالية المدقق الخارجي من العوامل التي تؤدي إلى جودة التدقيق إذ تعتبر العمود الفقري لمحاربة كل التجاوزات التي تقع في المؤسسة محل التدقيق؛
6) تقع مسؤولية ارتكاب الغش على كل من المؤسسة والإدارة والمكلفين بالرقابة ويقوم المدقق الخارجي عند تأدية مهامه باكتشافها والإبلاغ عنها ومعرفة مواطن الغش والأخطاء في القوائم المالية لمؤسسة محل التدقيق؛
7) أن عملية تحديد مسؤولية المدقق الخارجي بخصوص الغش أمر صعب نظراً لوجود جوانب قصور متأصلة في عملية المراجعة تحول دون اكتشاف حالات الغش والخطأ في بعض الحالات، فتحمل المدقق الخارجي المسؤولية يجب أن يتصف بالمعقولية.

- **التوصيات والاقتراحات:**

1) ضرورة التزام المدقق الخارجي بالنزاهة والمصداقية؛
2) ضرورة اهتمام المدقق الخارجي بتطوير قدراته العلمية والمهنية بصورة مستمرة ليظل مواكباً لكل ما يستجد من متطلبات ومعايير وقواعد تحكم سلوكه المهني وتنمي قدراته على مهامه بكفاءة عالية؛
3) ضرورة اعتماد المؤسسة التدقيق الخارجي قصد تدقيق حساباتها والتأكد من صحتها؛
4) ضرورة اهتمام المؤسسة بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدققين الخارجيين.

- **آفاق الدراسة:**

1) دور الاستقلال المهني لمحافظ الحسابات في تعزيز الثقة في القوائم المالية؛
2) دراسة مقارنة لممارسة التدقيق الخارجي في الجزائر مع الممارسة وفق المعايير الدولية للتدقيق؛
3) تأثير الكفاءة المهنية للمدقق الخارجي على مهنة التدقيق الخارجي؛
4) مدى اعتماد المدقق الخارجي على تقارير التدقيق الداخلي في الكشف عن الغش.

المـــراجـــــع

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أرينز ألفين وجيمس لوبك، **المراجعة –مدخل متكامل– ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، الجزء الأول، 2002.

2. بوتين محمد ، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

3. جربوع يوسف محمد ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الوراق للنشر والتوزيع، 2007.

4. دحدوح حسين أحمد وحسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، 2009.

5. حصن عبد الفتاح محمد وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007.

6. كافي مصطفى يوسف ، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

7. لطفي أمين السيد أحمد ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

8. نور أحمد ، **مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992.

9. نور أحمد محمد وآخرون، مراجعة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

10. سواد زاهرة عاطف ، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

11. سرايا محمد السيد، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007.

12. عبد الله خالد أمين ، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007.

13. الصبان محمد وهلال عبد الله، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2000.

14. الصبان محمد سمير وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية –المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**– الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.

15. الصحن عبد الفتاح وآخرون، **أُصول المراجعة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

16. القباني ثناء علي ، **المراجعة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

17. الشحنة رزق أبو زيد ، **تدقيق الحسابات** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2015.

18. التميمي هادي أحمد ، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، عمان، الاردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006.

19. الخطيب خالد وخليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

المذكرات والرسائل الجامعية

1. الدوس محمد معاذ محمد أديب ، **دور المدقق الخارجي في التكليف الضريبي في سوريا**، رسالة ماجيستير في مراجعة الحسابات، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

2. الوشلي أكرم محمد علي أحمد، **تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية**، رسالة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، اليمن،2008.

3. الحلبي ليندا حسن نمر، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجيستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

4. كرسوع أرزاق أيوب محمد، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من التأثير على القوائم المالية**، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، مذكرة منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2008.

5. مطاحن ريم خالد ، **مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الاردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية**، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

6. نسرين كرمية، **دراسة تحليلية لمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.

المحاضرات والملتقيات

1. محاد عريوة، محاضرة بعنوان: **مسؤوليات المراجع**، التدقيق ومحافظ الحسابات، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015.

2. جباري شوقي وفريد الخميلي، **المراجعة الخارجية كأحد متطلبات حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني الثامن: لمهنة التدقيق في الجزائر الواقع والافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11-12 أكتوبر 2010.

المجلات

دحدوح حسين أحمد، **مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة على اكتشافه**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، مجلد 22، العدد1، 2006.

1. حسن حيدر صباح وآخرون، **دور المدقق الخارجي في كفاءة وجودة الأداء المحاسبي**، مجلة دنانير، العدد4، ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات.

2. اللهيبي إسراء كاظم عبيد حسن وصلاح نوري خلف، **نموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 23-الفصل الثاني- جامعة بغداد، العراق، 2013.

3. نعمة عماد صالح، **موقف المدقق الخارجي اتجاه مسؤولية الاهمال في كشف الغش**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 29، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2013.

4. عبد الوهاب يوسف عبد القادر، **تطوير مدخل تحسين كفاءة وفعالية المراجع في اكتشاف غش الإدارة**، مجلة البحوث التجارة، المجلد 21، العدد 2، القاهرة، مصر، 1999.

المواقع:

1. https://na.Theua.org/-guidance/Public20%Documents Standards /Code20%F20%Ethics.pdf 2016/04/26 اطلع عليه يوم
2. infotechaccountants.com/forums/topic9558 2016 /04/23 تاريخ الاطلاع عليه.
3. https : //www.facebooc.com/groupmarafatalmohaspa/posts اطلع عليه يوم 2016 /04/23.

الجريدة الرسمية

1. الجريدة الرسمية القانون رقم 10-01 **يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المادة 31 والمادة 27، العدد 42، الجزائر، المؤرخ في 11 يونيو 2010.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1. LIONNE C & GERARD V, **Audit et Contrôle interne**, Aspect financiers, Opérationnels et Stratégiques, 4eme Edition, DALLOZ, Pris, 1992.
2. Sadi Nacreddine & Mazouz Ali, **La partique du commessarit du comptes en Algerie**, tome 1, édition SNG, Alger, 1993.

الملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الاســـتبيـــان

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة
01	محاد عريوة	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر –ب–
02	مصطفى قمان	جامعة المسيلة	أستاذ مساعد –أ–
03	الهاشمي بن واضح	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر –ب–
04	رشيد عريوة	جامعة المسيلة	أستاذ مساعد –أ–
05	فاتح غلاب	جامعة المسيلة	أستاذ مساعد –أ–

الملحق رقم (02): استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان

أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش في المؤسسة الاقتصادية
دراسة ميدانية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر محاسبة وتدقيق في العلوم التجارية

إعداد الطالب:

بن زاوي مريم

إشراف الدكتور:

عريوة محاد

تحية طيبة وبعد....

في إطار تحضير مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان "أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش في المؤسسة الاقتصادية"، تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية وتأمل من سيادتكم الإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، حيث أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد على درجة كبيرة على صحة إجابتكم، مع العلم أن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الأخير نشكر حسن تعاونكم ومساهمتكم في هذه المذكرة وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

السنة الجامعية 2015-2016

<u>ملاحظة</u>: يرجى الإشارة إلى الإجابة المناسبة بوضع علامة (×)

الجزء الأول: بيانات حول الموضوع

المحور الأول: استقلالية ونزاهة المدقق الخارجي وموضوعيته

رقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1	المدقق الخارجي طرف محايد بين مجلس الإدارة والإدارة					
2	استقلالية وحياد المدقق الخارجي يعزز الثقة في التقارير المالية					
3	إصدار المدقق لتقرير متحفظ يؤدي إلى تغيير المدقق من طرف المؤسسة					
4	يعتمد مستخدمو القوائم المالية على تقرير المدقق لمعرفة مصداقية القوائم المالية					
5	يقوم المدقق الخارجي بعمله دون أي اعتبار للمصلحة الشخصية أو لرغبات الادارة					
6	يساعد المدقق الخارجي المؤسسة على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرس الثقة بين أصحاب المصالح					
7	يلتزم المدقق الخارجي بحفظ أسرار المؤسسة محل التدقيق					

المحور الثاني: كفاءة وخبرة المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات والغش

رقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1	على المدقق أن يكون على درجة عالية من المعرفة في مجال التدقيق					
2	يكتسب المدقق الخارجي العناية المهنية اللازمة لتحديد مواطن الغش في القوائم المالية					
3	يتوفر لدى المدقق الخارجي الكفاءة والمهارة المهنية في تنفيذ عمليات التدقيق					
4	يُعتبر المؤهل العلمي مُهماً للمدقق حتى يكون متمكناً في عمله وقادراً على إبداء الرأي المناسب					
5	يُعتبر اخفاق المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الغش هو عدم بذله العناية المهنية اللازمة					

المحور الثالث: تأثير الغش على تقارير المنشأة

رقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1	إن نوع الخطأ والغش سوف يؤثر على الرأي في القوائم المالية					
2	عدم اتخاذ المنشأة لإجراءات اتجاه الغش يؤدي إلى تضرر سمعتها					
3	يحرص المدقق الخارجي على إبلاغ إدارة المؤسسة بالأخطاء وحالات الغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره					
4	عدم اكتشاف حالات الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية يؤثر على الوضع المالي للمنشأة					

المحور الرابع: مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف عن الغش

رقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تقع المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف حالات الغش على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة الداخلية في المؤسسة وإدارتها					
2	تؤثر المسؤولية المدنية على إلزام المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية					
3	يذكر المدقق الخارجي جميع حالات الغش والأخطاء المكتشفة في تقريره					
4	المسؤولية التي يتحملها المدقق الخارجي تلزمه على بذل العناية المهنية اللازمة في تنفيذ مهامه					
5	يُعتبر المدقق الخارجي هو المسؤول على حماية المؤسسة من حالات الغش والتلاعب					

الجزء الثاني: بيانات شخصية

1. المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماجيستير ☐

ماستر ☐ دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐

2. الوظيفة الحالية:

أستاذ جامعي ☐ خبير محاسب ☐

محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ مهن أخرى ☐

3. الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

شكرا لكم على تفهمكم وحسن تعاونكم.

Fréquences

Statistiques

المؤهل

N	Valide	40
	Manquant	0
Moyenne		2,5750
Ecart type		1,72296
Variance		2,969
Percentiles	25	1,0000
	50	2,0000
	75	4,7500

المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	20	50,0	50,0	50,0
	ماستر	7	17,5	17,5	67,5
	دكتوراه	3	7,5	7,5	75,0
	شهادة أخرى	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Fréquences

Statistiques

الوظيفة

N	Valide	40
	Manquant	0
Moyenne		4,3500
Ecart type		1,14466
Variance		1,310
Percentiles	25	4,0000
	50	5,0000
	75	5,0000

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أستاذ جامعي	3	7,5	7,5	7,5
	محافظ حسابات	3	7,5	7,5	15,0
	محاسب معتمد	8	20,0	20,0	35,0
	مهن أخرى	26	65,0	65,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Fréquences

Statistiques

الخبرة

N	Valide	40
	Manquant	0
Moyenne		2,6000
Ecart type		1,10477
Variance		1,221
Percentiles	25	2,0000
	50	2,0000
	75	4,0000

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	7	17,5	17,5	17,5
	من 5 إلى 10	14	35,0	35,0	52,5
	من 10 إلى 15	7	17,5	17,5	70,0
	أكثر من 15	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,619	7

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
q1	23,3750	7,420	,187	,621
q2	23,9500	6,151	,493	,530
q3	24,2500	6,244	,367	,570
q4	23,3750	7,420	,187	,621
q5	24,0250	5,769	,470	,529
q6	23,8750	6,625	,250	,612
q7	24,2500	6,244	,367	,570

Fiabilité
Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,693	5

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
q8	16,6750	3,456	,448	,649
q9	17,2250	3,153	,496	,625
q10	17,2000	2,728	,656	,548
q11	17,1250	3,240	,443	,646
q12	17,3750	3,112	,284	,739

Fiabilité
Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,680	4

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
q13	12,5250	1,999	,702	,451
q14	12,3250	2,379	,436	,631
q15	12,4250	2,456	,330	,706
q16	12,2250	2,487	,420	,641

Fiabilité
Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,701	5

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
q17	16,8250	3,635	,521	,630
q18	17,2000	3,446	,486	,639
q19	16,9000	3,067	,603	,582
q20	16,8250	3,943	,371	,685
q21	17,3500	3,721	,329	,709

Explorer

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
a	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%
b	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%
c	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%
d	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
a	,267	40	,000	,858	40	,000
b	,223	40	,000	,882	40	,001
c	,172	40	,004	,915	40	,005
d	,214	40	,000	,904	40	,003

a. Correction de signification de Lilliefors

Fréquences
Table de fréquences

Fréquences

Statistiques

		q1	q2	q3	q4	q5	q6
N	Valide	40	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,4750	3,9000	3,6000	4,4750	3,8250	3,9750
Ecart type		,59861	,70892	,81019	,59861	,84391	,83166
Variance		,358	,503	,656	,358	,712	,692
Percentiles	25	4,0000	3,0000	3,0000	4,0000	3,0000	4,0000
	50	5,0000	4,0000	4,0000	5,0000	4,0000	4,0000
	75	5,0000	4,0000	4,0000	5,0000	4,0000	4,7500

Statistiques

		q7
N	Valide	40
	Manquant	0
Moyenne		3,6000
Ecart type		,81019
Variance		,656
Percentiles	25	3,0000
	50	4,0000
	75	4,0000

Table de fréquences

q1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	17	42,5	42,5	47,5
	موافق بشدة	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	12	30,0	30,0	30,0
	موافق	20	50,0	50,0	80,0
	موافق بشدة	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	18	45,0	45,0	47,5
	موافق	16	40,0	40,0	87,5
	موافق بشدة	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	17	42,5	42,5	47,5
	موافق بشدة	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	7,5	7,5	7,5
	محايد	9	22,5	22,5	30,0
	موافق	20	50,0	50,0	80,0
	موافق بشدة	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	7,5	7,5	7,5
	محايد	5	12,5	12,5	20,0
	موافق	22	55,0	55,0	75,0
	موافق بشدة	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	18	45,0	45,0	47,5
	موافق	16	40,0	40,0	87,5
	موافق بشدة	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Fréquences

Statistiques

		q8	q9	q10	q11	q12
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		4,7250	4,1750	4,2000	4,2750	4,0250
Ecart type		,50574	,59431	,64847	,59861	,80024
Variance		,256	,353	,421	,358	,640
Percentiles	25	4,2500	4,0000	4,0000	4,0000	3,0000
	50	5,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000
	75	5,0000	5,0000	5,0000	5,0000	5,0000

Table de fréquences

q8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,5	2,5	2,5
	موافق	9	22,5	22,5	25,0
	موافق بشدة	30	75,0	75,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	10,0	10,0	10,0
	موافق	25	62,5	62,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	12,5	12,5	12,5
	موافق	22	55,0	55,0	67,5
	موافق بشدة	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	7,5	7,5	7,5
	موافق	23	57,5	57,5	65,0
	موافق بشدة	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	12	30,0	30,0	30,0
	موافق	15	37,5	37,5	67,5
	موافق بشدة	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=q13 q14 q15 q16
  /NTILES=4
  /STATISTICS=STDDEV VARIANCE MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2016 23:31:07
Commentaires		
Entrée	Données	D: Sans titre1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=q13 q14 q15 q16 /NTILES=4 /STATISTICS=STDDEV VARIANCE MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Statistiques

		q13	q14	q15	q16
N	Valide	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		3,9750	4,1750	4,0750	4,2750
Ecart type		,65974	,67511	,72986	,64001
Variance		,435	,456	,533	,410
Percentiles	25	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000
	50	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000
	75	4,0000	5,0000	5,0000	5,0000

Table de fréquences

q13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	9	22,5	22,5	22,5
	موافق	23	57,5	57,5	80,0
	موافق بشدة	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	6	15,0	15,0	15,0
	موافق	21	52,5	52,5	67,5
	موافق بشدة	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	6	15,0	15,0	17,5
	موافق	22	55,0	55,0	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q16

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	10,0	10,0	10,0
	موافق	21	52,5	52,5	62,5
	موافق بشدة	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=q17 q18 q19 q20 q21
  /NTILES=4
  /STATISTICS=STDDEV VARIANCE MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2016 23:31:22
Commentaires		
Entrée	Données	D: Sans titre1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=q17 q18 q19 q20 q21 /NTILES=4 /STATISTICS=STDDEV VARIANCE MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques

		q17	q18	q19	q20	q21
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		4,4500	4,0750	4,3750	4,4500	3,9250
Ecart type		,59700	,69384	,74032	,59700	,72986
Variance		,356	,481	,548	,356	,533
Percentiles	25	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	3,0000
	50	4,5000	4,0000	5,0000	4,5000	4,0000
	75	5,0000	5,0000	5,0000	5,0000	4,0000

Table de fréquences

q17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	18	45,0	45,0	50,0
	موافق بشدة	20	50,0	50,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q18

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	20,0	20,0	20,0
	موافق	21	52,5	52,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q19

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	6	15,0	15,0	15,0
	موافق	13	32,5	32,5	47,5
	موافق بشدة	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q20

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	18	45,0	45,0	50,0
	موافق بشدة	20	50,0	50,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

q21

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	12	30,0	30,0	30,0
	موافق	19	47,5	47,5	77,5
	موافق بشدة	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

```
T-TEST
  /TESTVAL=2.8
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=a
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2016 23:32:06
Commentaires		
Entrée	Données	D: Sans titre1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=2.8 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=a /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
a	40	4,0375	,45836	,07247

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2.8					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
a	17,075	39	,000	1,23750	1,0909	1,3841

```
T-TEST
  /TESTVAL=2.8
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=b
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2016 23:32:19
Commentaires		
Entrée	Données	D: Sans titre1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=2.8 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=b /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
b	40	4,3750	,50319	,07956

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2.8					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
b	19,796	39	,000	1,57500	1,4141	1,7359

```
T-TEST
  /TESTVAL=2.8
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=c
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2016 23:32:38
Commentaires		
Entrée	Données	D: Sans titre1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=2.8 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=c /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
c	40	4,1250	,56330	,08907

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2.8					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
c	14,877	39	,000	1,32500	1,1448	1,5052

```
T-TEST
  /TESTVAL=2.8
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=d
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2016 23:32:50
Commentaires		
Entrée	Données	D: Sans titre1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=2.8 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=d /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
d	40	4,1875	,52730	,08337

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2.8					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
d	16,642	39	,000	1,38750	1,2189	1,5561

```
ONEWAY a b c d BY المؤهل
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /MISSING ANALYSIS.
```

Unidirectionnel

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2016 23:33:34
Commentaires		
Entrée	Données	D: Sans titre1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations dépourvues de données manquantes dans les variables de l'analyse.
Syntaxe		ONEWAY a b c d BY المؤهل /STATISTICS DESCRIPTIVES /MISSING ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01

Descriptives

		N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne
						Borne inférieure
a	ليسانس	20	3,9500	,45595	,10195	3,7366
	ماستر	7	3,9286	,44987	,17003	3,5125
	دكتوراه	3	3,8333	,28868	,16667	3,1162
	شهادة أخرى	10	4,3500	,41164	,13017	4,0555
	Total	40	4,0375	,45836	,07247	3,8909
b	ليسانس	20	4,4000	,41675	,09319	4,2050
	ماستر	7	4,2143	,75593	,28571	3,5152
	دكتوراه	3	4,1667	,28868	,16667	3,4496
	شهادة أخرى	10	4,5000	,52705	,16667	4,1230
	Total	40	4,3750	,50319	,07956	4,2141
c	ليسانس	20	4,1250	,60426	,13512	3,8422
	ماستر	7	4,1429	,47559	,17976	3,7030
	دكتوراه	3	4,1667	,57735	,33333	2,7324
	شهادة أخرى	10	4,1000	,61464	,19437	3,6603
	Total	40	4,1250	,56330	,08907	3,9448
d	ليسانس	20	4,0500	,51042	,11413	3,8111
	ماستر	7	4,2143	,48795	,18443	3,7630
	دكتوراه	3	4,0000	,50000	,28868	2,7579
	شهادة أخرى	10	4,5000	,52705	,16667	4,1230
	Total	40	4,1875	,52730	,08337	4,0189

Descriptives

		Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		
		Borne supérieure	Minimum	Maximum
a	ليسانس	4,1634	2,50	4,50
	ماستر	4,3446	3,50	4,50
	دكتوراه	4,5504	3,50	4,00
	شهادة أخرى	4,6445	4,00	5,00
	Total	4,1841	2,50	5,00
b	ليسانس	4,5950	3,50	5,00
	ماستر	4,9134	3,00	5,00
	دكتوراه	4,8838	4,00	4,50
	شهادة أخرى	4,8770	3,50	5,00
	Total	4,5359	3,00	5,00
c	ليسانس	4,4078	3,00	5,00
	ماستر	4,5827	3,50	5,00
	دكتوراه	5,6009	3,50	4,50
	شهادة أخرى	4,5397	3,00	5,00
	Total	4,3052	3,00	5,00
d	ليسانس	4,2889	3,00	5,00
	ماستر	4,6656	3,50	5,00
	دكتوراه	5,2421	3,50	4,50
	شهادة أخرى	4,8770	3,50	5,00
	Total	4,3561	3,00	5,00

Unidirectionnel

Remarques

Sortie obtenue		13-MAY-2016 23:33:59
Commentaires		
Entrée	Données	D: Sans titre1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations dépourvues de données manquantes dans les variables de l'analyse.
Syntaxe		ONEWAY a b c d BY الوظيفة /STATISTICS DESCRIPTIVES /MISSING ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,02

Descriptives

		N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne
						Borne inférieure
a	أستاذ جامعي	3	3,8333	,28868	,16667	3,1162
	محافظ حسابات	3	3,5000	,86603	,50000	1,3487
	محاسب معتمد	8	4,0000	,37796	,13363	3,6840
	مهن أخرى	26	4,1346	,41371	,08113	3,9675
	Total	40	4,0375	,45836	,07247	3,8909
b	أستاذ جامعي	3	4,1667	,28868	,16667	3,4496
	محافظ حسابات	3	4,3333	,57735	,33333	2,8991
	محاسب معتمد	8	4,6875	,25877	,09149	4,4712
	مهن أخرى	26	4,3077	,54913	,10769	4,0859
	Total	40	4,3750	,50319	,07956	4,2141
c	أستاذ جامعي	3	4,1667	,57735	,33333	2,7324

	محافظ حسابات	3	4,1667	,76376	,44096	2,2694
	محاسب معتمد	8	4,1875	,45806	,16195	3,8046
	مهن أخرى	26	4,0962	,60032	,11773	3,8537
	Total	40	4,1250	,56330	,08907	3,9448
d	أستاذ جامعي	3	4,0000	,50000	,28868	2,7579
	محافظ حسابات	3	3,8333	,57735	,33333	2,3991
	محاسب معتمد	8	4,6250	,44320	,15670	4,2545
	مهن أخرى	26	4,1154	,49614	,09730	3,9150
	Total	40	4,1875	,52730	,08337	4,0189

Descriptives

		Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		
		Borne supérieure	Minimum	Maximum
a	أستاذ جامعي	4,5504	3,50	4,00
	محافظ حسابات	5,6513	2,50	4,00
	محاسب معتمد	4,3160	3,50	4,50
	مهن أخرى	4,3017	3,50	5,00
	Total	4,1841	2,50	5,00
b	أستاذ جامعي	4,8838	4,00	4,50
	محافظ حسابات	5,7676	4,00	5,00
	محاسب معتمد	4,9038	4,50	5,00
	مهن أخرى	4,5295	3,00	5,00
	Total	4,5359	3,00	5,00
c	أستاذ جامعي	5,6009	3,50	4,50
	محافظ حسابات	6,0640	3,50	5,00
	محاسب معتمد	4,5704	3,50	4,50
	مهن أخرى	4,3386	3,00	5,00
	Total	4,3052	3,00	5,00
d	أستاذ جامعي	5,2421	3,50	4,50
	محافظ حسابات	5,2676	3,50	4,50
	محاسب معتمد	4,9955	4,00	5,00
	مهن أخرى	4,3158	3,00	5,00
	Total	4,3561	3,00	5,00

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى أهمية التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش في المؤسسة من خلال دراسة نظرية وتطبيقية، حيث شملت الدراسة النظرية مفهوم التدقيق الخارجي وأهم المعايير والاجراءات التي يقوم عليها، بالإضافة إلى مدى التزام مدققي الحسابات بالمسؤوليات المهنية التي تعزز قدرتهم على تحديد الأخطاء والغش.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على استبيان تضمن أسئلة متعلقة بأربعة محاور، كل محور يصب في فرضية من فرضيات الدراسة، وقد تم توزيعه على مستوى ولاية المسيلة، بحيث تمت الدراسة على عينة شملت محاسبين، محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين، وقد اعتمدنا في تحليل بيانات الاستبيان على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وبرنامج معالج الجداول الالكترونية EXCEL.

Abstract

This study aimed to determine the importance of the external audit in the detection of fraud in the institutions through a theoretical and a practical study, where theoretical study included the concept of external audit and the most important criteria and procedures which is based on, in addition to the commitment of the auditors to the professional responsibilities that enhance their ability to identify errors and fraud.

A questionnaire including questions related to four axes, each axis falls in one of the hypotheses of the study, and it has been distributed in the Wilaya of M'sila to a sample of accountants, accounts governors and university professors, and the questionnaire data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences program (SPSS) and the electronic tables processor EXCEL.